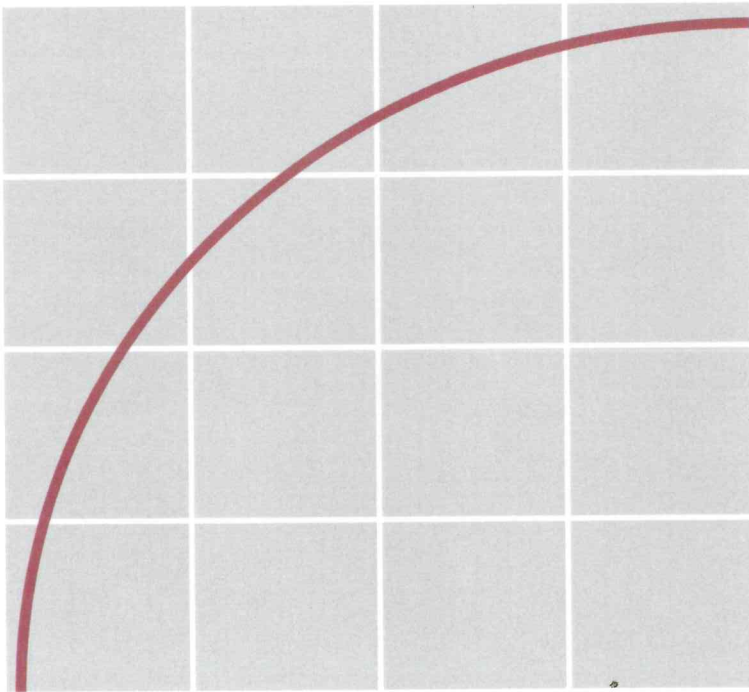


المراقب الاقتصادي والاجتماعي

الربع الاول



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: حنين غزاونة)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

حقوق الطبع

© 2012 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

© 2012 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2012 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، رام الله
هاتف: +972-2-2409920
فاكس: +972-2-2409922
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم توفير تمويل لهذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني



تقديم

يتناول العدد الحالي من **المراقب الاقتصادي والاجتماعي** أهم المتغيرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الربع الأول من العام 2012. ويستعرض العدد نمو وبنية أرقام الناتج المحلي الإجمالي وسوق العمل والموازنة العامة (المالية العامة) ومؤشرات النشاط الاقتصادي والأسعار والقوة الشرائية خلال الربع الأول من العام. كذلك هناك تحليل لأرقام التجارة الخارجية (الميزان التجاري وميزان المدفوعات). هذا إلى جانب الأقسام التقليدية في **المراقب**، مثل بيانات القطاع المصرفي، وبورصة فلسطين.

نود التأكيد من جديد على أن النشاط الاقتصادي له طبيعة موسمية، إذ أن بعض النشاطات تزدهر في فصول معينة وتتكمش في فصول أخرى. وعلى ذلك فإن مقارنة النشاط الاقتصادي بين الفصول ليست مقارنة صائبة، إذ أنها لا تعكس بالضرورة نزعات أصيلة في الأداء الاقتصادي. لذلك يحبذ الاقتصاديون المقارنة بين الفصول المتناظرة في السنوات المختلفة. وهنا في الواقع يكمن امتياز نشرة **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، إذ أنها توفر سلاسل زمنية للأرقام الربعية.

يحتوي هذا العدد من **المراقب** أيضاً على 7 صناديق تحليلية تعالج عدداً من القضايا الاقتصادية التي كانت موضع اهتمام خلال الربع الفائت، والتي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على المناخ والسياسة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. يراجع أحد هذه الصناديق توصيات البنك الدولي الصادرة مؤخراً من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني. صندوق آخر يتناول اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي واسرائيل والخروقات التجارية الخاصة بمنتجات المستوطنات. صندوق آخر يناقش تبعات انضمام الأراضي الفلسطينية إلى منظمة التجارة العالمية. وآخر يعرض ستة اقتراحات للربط مادياً بين الضفة الغربية وقطاع غزة. كذلك هناك صندوق يلقي الضوء على تجارة اسرائيل مع دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

نأمل أن يعزز هذا العدد مكانة **المراقب الاقتصادي والاجتماعي** كمرجع موثوق وورزين لتغطية التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الفلسطيني، ولتوسيع قاعدة المعرفة الاقتصادية وإثارة النقاش المستنير والموثق حول قيود وفرص النمو في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

جهاد الوزير
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

علا عوض
رئيس الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

سمير عبد الله
مدير عام معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني

المحتويات

1	1- الناتج المحلي الإجمالي
4	صندوق 1: توصيات البنك الدولي الصادرة مؤخراً من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، 2012
5	2- سوق العمل
5	1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة
8	2-2 البطالة
11	3-2 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد
11	4-2 الأجر وساعات العمل
12	5-2 اعلانات الوظائف الشاغرة
14	صندوق 2: اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي واسرائيل والخروقات التجارية الخاصة بمنتجات المستوطنات
16	3- المالية العامة
17	1-3 تحليل بنود الإيرادات والمنح
19	2-3 تحليل بنود النفقات العامة
20	3-3 الفائض/العجز المالي
21	4-3 صافي تراكم المتأخرات - الفائض/العجز المالي ما بين الأساس النقدي وأساس الالتزام
22	5-3 إيرادات المقاصة
23	6-3 الدين العام
24	صندوق 3: ضريبة القيمة المضافة واتفاق باريس!
25	4. القطاع المصرفي
25	1-4 التطورات الرئيسية في الميزانية المجمع للمصارف
30	2-4 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي
30	3-4 نشاط غرف المقاصة
31	4-4 بورصة فلسطين
34	صندوق 4: فلسطين ومنظمة التجارة العالمية
36	5- مؤشرات الاستثمار
36	1-5 تسجيل السيارات
38	2-5 رخص الأبنية
39	3-5 استيراد الإسمنت
40	4-5 تسجيل السيارات
40	5-5 النشاط الفندقي
41	صندوق 5: ستة اقتراحات للربط المادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة

- 43 6- الأسعار والقوة الشرائية
- 43 1-6 أسعار المستهلك
- 44 2-6 أسعار المنتج والجملة
- 44 3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق
- 45 4-6 الأسعار والقوة الشرائية
- 46 صندوق 6: أسعار الغذاء في اسرائيل: 20% أعلى من الأسعار في الدول المشابهة
- 47 7- التجارة الخارجية
- 47 1-7 الميزان التجاري
- 48 2-7 ميزان المدفوعات
- 49 صندوق 7: 13% من صادرات اسرائيل تذهب إلى دول المينا
- 51 8- البيئة التشريعية والقانونية
- 52 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000 - 2011

الملخص التنفيذي

العجز الكلي (الجاري والتطويري) قبل المساعدات الأجنبية فقد بلغ 152 مليون دولار. وبعد إضافة المنح والمساعدات كان هناك فائضاً بقيمة 58.7 مليون دولار خلال الربع الأول من هذا العام.

القطاع المصرفي: بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في الربع الأول من العام 2012 نحو 3,594.5 مليون دولار، مسجلة بذلك ارتفاعاً مقداره 3.2% عن الربع الأخير من العام 2011. شكلت تسهيلات القروض النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات المباشرة (70%). أما بالنسبة لإجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، فقد بلغت نحو المليار شيك بقيمة 2,604 مليون دولار مع نهاية الربع الأول من العام 2012. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 4.4% في العدد و9.3% في القيمة مقارنة مع الربع الأخير من العام السابق.

بورصة فلسطين: ارتفعت أعداد الأسهم المتداولة خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 22% مقارنة مع الربع السابق، كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة في الربع الأول من هذا العام نحو 96 مليون دولار، بارتفاع مقداره 1% مقارنة مع الربع السابق. أما بالنسبة لمؤشر القدس فقد أحرز تقدماً بواقع 9.78 نقطة في نهاية الربع الأول من العام الحالي مقارنة مع نهاية الربع الرابع من العام السابق.

تسجيل الشركات: بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام الحالي 319 شركة، مسجلة انخفاضاً بنسبة 5.3% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 18% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. كما بلغت قيمة رؤوس أموال الشركات المسجلة خلال الربع الأول من العام الحالي نحو 86 مليون دينار أردني.

رخص الابنية واستيراد الاسمنت: ارتفع عدد رخص البناء الصادرة في الاراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2012 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 بنسبة 3.8%، فيما سجل ارتفاعاً بنسبة 15.3% مقارنة

الناتج المحلي الإجمالي: بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 1,579.7 مليون دولار خلال الربع الأول 2012، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 3% مقارنة مع الربع الذي سبقه، وارتفاع بنسبة 5.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. من جهة أخرى، انخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2012 بمقدار 3.8% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2011، وارتفاعاً بمقدار 2.4% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. أما من ناحية الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، فبلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الأول 2012 نحو 2,054 مليون دولار.

سوق العمل: انخفض عدد العاملين في الضفة والقطاع من 878 ألف في الربع الرابع من العام الماضي إلى 834 ألف في الربع الأول من هذا العام. وعند مقارنة الربع الأول لعام 2011 مع الربع الأول لعام 2012، يلاحظ ازدياد العمالة بنسبة 7%. توزع العاملون حسب مكان العمل في الربع الأول من هذا العام على 61% في الضفة الغربية و30% في قطاع غزة، و9% في إسرائيل والمستوطنات. وارتفع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 24% في الربع الأول 2012 مقارنة مع 21% في الربع السابق والربع المناظر من العام 2011. من جهة أخرى، ارتفع متوسط أجور العاملين في قطاع غزة بحوالي 5.5% ليصل معدل الأجر اليومي في القطاع إلى 64 شيكل في الربع الأول من هذا العام مقارنة مع معدل أجر قدره 60.6 شيكل خلال الربع السابق. أما بالنسبة لعدد الشواغر المعلن عنها في الصحف المحلية خلال الربع الأول من العام الحالي فقد توزعت بواقع 50% لقطاع المنظمات الأهلية، و40% للقطاع الخاص، و10% للقطاع الحكومي.

المالية العامة: شهدت الإيرادات المحلية ارتفاعاً بمقدار 11% خلال الربع الأول من هذا العام مقارنة مع الربع السابق (إلى 568 مليون دولار). كما شهدت النفقات الجارية انخفاضاً بنحو 8% (إلى 678 مليون دولار) خلال نفس الفترة. وقد انخفض العجز في الموازنة الجارية قبل المساعدات بمقدار 50% (إلى 110 مليون دولار). أما

الأول من العام 2012 تحسناً بنحو 2.3% مقاسة بالدولار مقارنة بالربع السابق.

التجارة الخارجية: بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الأول من عام 2012 حوالي 1,020 مليون دولار. وبلغت حصة اسرئيل حوالي 66% منها. أما الصادرات السلعية المرصودة خلال نفس الفترة فقد بلغت نحو 183 مليون دولار، وبلغت حصة اسرئيل 160 مليون دولار (87% من الإجمالي). أي أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 837 مليون دولار خلال الربع الأول من هذا العام.

ميزان المدفوعات: بلغ عجز الحساب الجاري نحو 690 مليون دولار خلال الربع الأول من هذا العام. ويزيد هذا العجز بمقدار 82% مقارنة مع الربع السابق، وزيادة بنحو 13% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 709 مليون دولار.

البيئة التشريعية والقانونية: أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الربع الأول من هذا العام 5 قرارات لها قوة القانون. أبرز هذه القوانين ذات العلاقة بالاقتصاد فكانت: قرار بقانون بشأن الرسوم المستوفاة عن الوكالات والإقرارات العدلية لصالح الخزينة العامة، وقرار بقانون بشأن تفصيلات رسوم تسجيل وانتقال الأراضي.

مواضيع الصناديق في هذا العدد: يحتوي هذا العدد من المراقب على 7 صناديق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على النحو التالي:

توصيات البنك الدولي الصادرة مؤخراً من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، 2012: يراجع هذا الصندوق توصيات البنك الدولي الصادرة مؤخراً من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني. تركز هذه التوصيات على أربعة أهداف رئيسية يتوجب على السلطة الفلسطينية أخذها بعين الاعتبار، إذ تعتبر هذه الأهداف المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي المستديم في الأراضي الفلسطينية. وهذه الأهداف الأربعة هي: تحقيق موازنة مستدامة، بناء نظام تجاري فعال، إعادة ترتيب الأولويات القطاعية (مع التركيز

بالربع الرابع من العام 2011. من جهة أخرى، انخفض مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الأول من العام 2012 بحوالي 1.9% مقارنة بالربع الرابع من عام 2011، في فيما سجلت ارتفاعاً بنسبة 6.7% مقارنة بالربع الأول من العام 2011. من جهة أخرى، بلغت كمية الاسمنت المستورد إلى غزة إلى 12.6 ألف طن خلال الربع الأول 2012 مقارنة مع 2.6 ألف طن فقط خلال الربع المناظر من العام 2011. وفي الضفة الغربية بلغت كمية الاسمنت المستورد نحو 254.3 ألف طن خلال نفس الفترة.

تسجيل السيارات: بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام الحالي نحو 3,742 سيارة، انخفاض بنسبة 13% مقارنة مع الربع السابق، وانخفاض بنحو 44% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. كما يلاحظ أن أغلبية السيارات المسجلة خلال الربع الأول من العام الحالي هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج (56%).

النشاط الفندقية: هبط عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى 102 فندقاً في نهاية الشهر الثالث من هذا العام مقارنة مع 103 فنادق في نهاية العام الماضي. وبلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من هذا العام ما مجموعه 115,433 نزلياً. وبالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2011 يتبين أن هناك انخفاضاً في عدد النزلاء بنسبة 16%، وانخفاضاً بنسبة 14.4% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي.

الأسعار والقوة الشرائية: سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 1.10% خلال الربع الأول من العام 2012 مقارنة بالربع الرابع من العام 2011. كما سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 0.71% خلال الفترة نفسها. وشهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2012 ارتفاعاً بنسبة 0.26% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2011. من جهة أخرى، سجلت القوة الشرائية خلال الربع

الخارجية (وهو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة)، وثانياً، أن اتخاذ القرارات داخل منظمة التجارة العالمية يتم بالإجماع، وبالتالي فإن مشروع انضمام الأراضي الفلسطينية كعضو مراقب قد يصطدم بالرفض من قبل أحد الدول الأعضاء مثل الولايات المتحدة أو إسرائيل. كذلك يعرض الصندوق، وجهتي نظر متقابلتين حول الانضمام للمنظمة (وجهة نظر مؤيدة مقابل وجهة نظر معارضة) ويقدم حجج كل من الرؤيتين.

سنة اقتراحات للربط المادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة: يعرض هذا الصندوق سنة اقتراحات للربط المادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، قام بتقييمها أستاذ الاقتصاد في الجامعة العبرية، جوزيف زيرا، وهي: تشييد طريق جديد على سطح الأرض يربط بين المنطقتين، تشييد نفق، القطار الكهربائي، شارع تحت سطح الأرض، سكة حديدية، تشييد شارع معلق (فوق سطح الأرض). وقد بين البروفيسور أن خيار تشييد شارع جديد هو الخيار الأمثل للربط بين المنطقتين. يقدم الصندوق كذلك، جدولاً يلخص أبرز المزايا والمثالب في كل مقترح من المقترحات.

أسعار الغذاء في إسرائيل 20% أعلى من الأسعار في الدول المشابهة: يوجز هذا الصندوق تقرير لجنة "كيمي"، وهي اللجنة التي كلفت بدراسة أسعار المواد الغذائية وظروف المنافسة في أسواق المواد الاستهلاكية، وذلك على أثر الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها إسرائيل في النصف الثاني من العام الماضي. ومن أبرز النتائج التي توصل لها التقرير أن أسعار المواد الغذائية في إسرائيل تزيد بمقدار 10-20% عن أسعار المواد الغذائية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وأن أحد أهم الأسباب وراء هذا هو قصور المنافسة في الأسواق الإسرائيلية. كذلك، يشير التقرير إلى أن صناعات المواد الغذائية في إسرائيل هي حكر على مجموعة قليلة من الكيانات التجارية-الصناعية الضخمة، وهو ما يؤدي إلى رفع أسعار المواد الغذائية بشكل مستمر، نظراً لمحدودية المنافسة. يقدم الصندوق نهاية مجموعة من التوصيات التي وضعتها اللجنة من أجل تحسين ظروف السوق وضبط الأسعار.

على القيمة المضافة العالية التي يمكن ان يحققها قطاع الخدمات)، وأخيراً، توطيد العلاقة والربط ما بين التعليم ومتطلبات السوق.

اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل والخروقات التجارية الخاصة بمنتجات المستوطنات: يقدم هذا الصندوق تلخيصاً للورقة الخلفية التي اعدتها معهد ماس للجلسة الحوارية لمناقشة موضوع الخروقات التجارية التي تقوم بها إسرائيل عند تصدير منتجات مستعمراتها في أراضي الضفة الغربية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. وتتناول الورقة عدة محاور، أهمها: مشكلة تهريب منتجات المستوطنات، والعلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل: اتفاق التعاون لعام 1975 واتفاقية الشراكة لعام 1995، واتفاقية الشراكة ومسألة منتجات المستوطنات الإسرائيلية، والترتيبات الفنية وثغراتها، والجانب القانوني لاتفاقية الشراكة.

ضريبة القيمة المضافة واتفاق باريس: يناقش هذا الصندوق الأثر المحتمل لرفع ضريبة القيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية في حال تم رفعها في إسرائيل. ظهرت دعوات في إسرائيل مؤخراً لرفع ضريبة القيمة المضافة من 16% إلى 17%. ونظراً لكون بروتوكول باريس ينص على أن الفرق في ضريبة القيمة المضافة بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية يجب أن لا يزيد على نقطتين مؤويتين، كان من المفترض ان يترافق القرار الإسرائيلي مع رفع ضريبة القيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية لتصل إلى 15%. يبين الصندوق الآثار الإيجابية المترافقة مع رفع ضريبة القيمة المضافة المتمثلة بزيادة إيرادات الخزينة، كذلك التبعات السلبية لمثل هذا القرار على المواطنين.

فلسطين ومنظمة التجارة العالمية: يقدم هذا الصندوق تلخيصاً للورقة الخلفية التي اعدتها معهد ماس للجلسة الحوارية حول موضوع انضمام الأراضي الفلسطينية إلى منظمة التجارة العالمية. تناقش الورقة ان هناك نوعين من العقبات التي تقف في طريق المسعى الفلسطيني نحو الانضمام كمراقب في منظمة التجارة العالمية: أولاً، أن الأراضي الفلسطينية لا تسيطر على سياسات التجارة

وفي المقابل، فإن نسبة واردات إسرائيل من دول المنيا لم تتجاوز 3 مليار في 2011، أي نحو نصف قيمة الصادرات الإسرائيلية. كذلك يتبين من الدراسة أن السوق الفلسطينية أكثر أهمية من أسواق أية دولة في أوروبا الغربية لصادرات إسرائيل، إذ تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة.

13% من صادرات إسرائيل تذهب إلى دول المينا: يلخص الصندوق دراسة اسرائيلية حديثة بعنوان "علاقات اسرائيل التجارية مع أسواق الشرق الأوسط في العام 2011". وتحتاج الدراسة أن تجارة إسرائيل مع أسواق الشرق الأوسط كبيرة، إذ بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تلك الأسواق 6 مليار دولار في 2011، أي نحو 13% من إجمالي الصادرات السلعية الإسرائيلية (باستثناء الماس).

1- الناتج المحلي الإجمالي

سجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً نسبته 3% خلال الربع الأول 2012 مقارنة مع الربع الرابع 2011. ونظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحويلات الموسمية يحد الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بمقدار 5.6% في الربع الأول 2012 مقارنة بالربع الأول 2011. ومن الجدير بالملاحظة أن هذا ارتفاع حقيقي (بالأسعار الثابتة)، أي الارتفاع الاسمي مطروحاً منه تأثير تضخم الأسعار. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2012 انخفاضاً بمقدار 3.8% مقارنة بالربع الرابع من العام 2011، وارتفاعاً بمقدار 2.4% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 (انظر الجدول 1-1).

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في الاراضي الفلسطينية (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

2012	2011				النشاط الاقتصادي
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
1,579.7	1,629.4	1,599.0	1,598.2	1,496.4	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
1,115.5	1,154.6	1,124.5	1,135.0	1,058.3	- الضفة الغربية*
464.2	474.8	474.5	463.2	438.1	- قطاع غزة
394.7	410.2	405.6	408.5	385.3	ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)
469.0	488.7	479.2	487.0	457.2	- الضفة الغربية*
285.9	295.0	297.4	292.8	279.3	- قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، 2011-2012 رام الله-فلسطين.

بيانات ارباع العام 2011 هي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الأول من العام 2012 هي الاصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

- ✧ أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي، فيمكن ملاحظة التالي (انظر الجدول 1-2):
- ✧ انخفاض ملموس، بمقدار 40% في حصة قطاع الزراعة بين الربعين الرابع 2011 والاول 2012، وانخفاض بمقدار 27% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.
- ✧ ارتفاع بنسبة 2.5% في حصة نشاط الصناعة والكهرباء والماء بين الربعين الرابع 2011 والاول 2012، وانخفاض بمقدار 6% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.
- ✧ انخفاض بنسبة 8% في مساهمة نشاط الانشاءات بين الربعين الرابع 2011 والاول 2012، وارتفاع بمقدار 1% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.
- ✧ ارتفاع بمقدار 9% في مساهمة قطاع الخدمات بين الربعين الرابع 2011 والاول 2012، وارتفاع بمقدار 7% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.

جدول 1-2: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي
في الأراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

2012	2011				النشاط الاقتصادي
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
4.0	6.7	4.3	5.4	5.5	الزراعة وصيد الأسماك
12.3	12.0	12.4	13.1	13.1	التعدين والصناعة والمياه والكهرباء
0.4	0.4	0.4	0.3	0.4	التعدين واستغلال المحاجر
8.4	8.0	8.4	9.4	9.2	الصناعة التحويلية
2.9	2.8	2.8	2.7	2.9	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
0.6	0.8	0.8	0.7	0.6	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها
10.3	11.2	11.5	11.8	10.2	الإشاعات
9.4	9.4	9.6	9.1	9.1	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية
2.3	2.2	2.1	2.0	2.1	النقل، والتخزين
4.8	4.6	4.7	4.7	4.9	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
6.5	6.3	6.7	6.4	6.3	المعلومات والاتصالات
23.8	21.8	21.5	21.5	22.2	الخدمات
1.7	2.1	1.4	1.1	1.1	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
7.2	6.0	6.2	6.2	6.8	الأنشطة العقارية والايجابية
1.6	1.4	1.4	1.5	1.6	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
0.7	0.6	0.6	0.6	0.6	أنشطة الخدمات الادارية والخدمات المساندة
7.8	7.4	7.7	7.6	7.6	التعليم
2.9	2.7	2.6	2.7	2.7	الصحة والعمل الاجتماعي
0.5	0.4	0.4	0.5	0.5	الفنون والترفيه والتسلية
1.4	1.2	1.2	1.3	1.3	أنشطة الخدمات الاخرى
13.6	13.2	14.0	14.0	14.8	الإدارة العامة والدفاع
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	الخدمات المنزلية
-4.3	-4.1	-4.1	-4.2	-4.3	ناقص: الوساطة المالية والمقاصة
6.9	7.0	7.0	6.8	7.3	زائد: الرسوم الجمركية
10.3	9.6	10.2	9.3	8.7	زائد: صافي ضريبة ق. م على الواردات
100	100	100	100	100	المجموع (%)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، 2011-2012 رام الله-فلسطين.

بيانات ارباع العام 2011 هي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الأول من العام 2012 هي الاصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

استهلاك خاص + استثمار + استهلاك حكومي +
الصادرات - الواردات = الناتج المحلي الإجمالي
(GDP= C + I + G + X - M)

والأرقام بالنسبة للربع الأول 2012 هي (مليون دولار):

يعرض الجدول 1-3 قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية
المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال أرباع العام 2011
والربع الأول من العام 2012. وتجدر الملاحظة أن الجدول
يعبر عن المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

مليون دولار	
1,576	الاستهلاك الخاص
282	+ الاستثمار (التكوين الرأسمالي)
419.9	+ الاستهلاك الحكومي
223.7	+ الصادرات
979.5	- الواردات
1,579.7	= الناتج المحلي الإجمالي

جدول 1-3: الناتج المحلي الإجمالي والاتفاق عليه في الأراضي الفلسطينية*
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

القيمة بالمليون دولار امريكي

2012	2011				فئة الاستخدام
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
2,053.5	1,895.1	1,933.6	1,875.3	1,982.2	الإنتفاق الاستهلاكي النهائي
1,576.0	1,433.0	1,494.9	1,423.8	1,529.1	الإنتفاق الاستهلاكي النهائي للأسر
419.9	390.4	378.7	391.8	396.3	الإنتفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
57.6	71.7	60.0	59.7	56.8	الإنتفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر
282.0	310.1	318.9	378.6	313.7	التكوين الرأسمالي الإجمالي
359.9	391.1	384.0	446.4	359.1	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
304.8	338.6	330.4	387.5	289.9	- المباني
55.1	52.5	53.6	58.9	69.2	- غير المباني
-77.9	-81.0	-65.1	-67.8	-45.4	التغير في المخزون
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي الممتلكات القيمة
-755.8	-575.8	-653.5	-655.7	-799.5	صافي الصادرات من السلع والخدمات
223.7	320.9	294.5	274.9	249.2	الصادرات
145.4	242.7	230.6	216.1	191.2	- السلع
78.3	78.2	63.9	58.8	58.0	- الخدمات
979.5	896.7	948.0	930.6	1,048.7	الواردات
846.6	771.4	817.7	819.7	951.5	- السلع
132.9	125.3	130.3	110.9	97.2	- الخدمات
1,579.7	1,629.4	1,599.0	1,598.2	1,496.4	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، 2011-2012 رام الله-فلسطين.

بيانات ارباع العام 2011 هي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الأول من العام 2012 هي الاصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

الفلسطيني يستهلك أكثر مما يقوم بإنتاجه، وهو ما تتم موازنته بالاستيراد.

توزع الإنتفاق الاستهلاكي النهائي بين 1,576 مليون دولار (76.8%) للإنتفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية،

تقود دراسة الجدول 1-3 إلى مجموعة من الملاحظات:

✧ ان الإنتفاق الاستهلاكي النهائي في الأراضي الفلسطينية يزيد على الناتج المحلي الإجمالي (بمقدار 30%) في الربع الاول 2012. هذا يعني أن الاقتصاد

- و419.9 مليون دولار (30%) للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، و57.6 مليون دولار (3%) للإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر.
- ارتفاع الاستهلاك النهائي للأسر بمقدار 10% ما بين الربعين الرابع من العام 2011 والأول 2012، كذلك ارتفاع بنحو 7.6% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي وانخفاض الانفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح خلال نفس الفترة بنحو 19.7%.
- انخفاض إجمالي التكوين الرأسمالي بمقدار 9% بين الربعين الرابع من العام 2011 والاول 2012، وانخفاض بمقدار 10% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي.
- انخفاض الصادرات من السلع والخدمات بمقدار 30.3% ما بين الربعين الرابع من العام 2011 والاول 2012. في المقابل ارتفاع الواردات بمقدار 9.2% خلال نفس الفترة.

صندوق 1: توصيات البنك الدولي الصادرة مؤخراً من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، 2012

قام البنك الدولي مؤخراً بنشر تقرير حول الاقتصاد الفلسطيني بعنوان "تحو استدامة اقتصادية للدولة الفلسطينية المستقبلية: نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص"¹. وقد قام فريق البنك الدولي بوضع مجموعة من المقترحات التي من شأنها النهوض بالاقتصاد الفلسطيني. تركز هذه المقترحات على أربعة أهداف رئيسية يتوجب على السلطة الفلسطينية أخذها بعين الاعتبار، إذ تعتبر هذه الأهداف المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي المستديم في الأراضي الفلسطينية. وهذه الأهداف الأربعة هي: تحقيق موازنة مستدامة، بناء نظام تجاري فعال، إعادة ترتيب الأولويات القطاعية (مع التركيز على القيمة المضافة العالية التي يحققها قطاع الخدمات)، وأخيراً، توطيد العلاقة والربط ما بين التعليم ومتطلبات السوق.

تحقيق موازنة مستدامة: يؤكد التقرير على أن اعتماد موازنة السلطة على المساعدات الخارجية يشوه الاقتصاد كما يحد من النمو نتيجة لتراكم الديون التي يصعب سدادها. وعلى الرغم من أن السلطة الفلسطينية قامت باتخاذ خطوات عديدة لزيادة إيرادات الموازنة من خلال توسيع القاعدة الضريبية، إلا أن التقرير يشير إلى قصور هذه الإيرادات في تغطية النفقات الجارية الحالية للموازنة (هيمنة نفقات موظفي القطاع العام) حتى في ظل تحقق نمو اقتصادي، ويدعو إلى ضرورة ترشيد النفقات وإجراء إصلاحات في الخدمة المدنية.

بناء نظام تجاري فعال: يوصي التقرير بأن تشرع السلطة الفلسطينية ببناء نظام تجاري مناسب لها يسهل التجارة مع الدول الأخرى. وذلك من خلال الشروع بتطوير إطار تشريعي محفز يغطي التفاصيل المتعلقة بالتجارة، مثل الجمارك، ومعايير الصحة والسلامة، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسات المنافسة والجوانب الأخرى للتجارة. كذلك على السلطة تحسين الإدارة الجمركية للحدود والمعايير، وتعزيز القدرة على تحصيل الجمارك وفرض تعرفه جمركية منخفضة لتشجيع التجارة. تعد هذه الجوانب أساسيات مهمة لتأسيس دولة فلسطينية قادرة على استغلال قوة العمل الماهرة نسبياً وفقاً للتقرير.

جدول 1: نسبة القيمة المضافة إلى تكلفة العمل في صناعات مختلفة في مجموعة من الدول

الهند 2006	تركيا 2008	الفلبين 2009	فيتنام 2009	الضفة الغربية 2009	غزة 2009
7.1	10.2	7.6	5.0	4.2	2.8
6.0	17.6	3.6	3.0	2.2	6.0
8.4	/	4.4	4.0	3.8	2.8

إعادة ترتيب الأولويات القطاعية: يرى التقرير أن الموارد المتاحة للاقتصاد الفلسطيني هي قوة عاملة ذات مستوى مرتفع نسبياً من التعليم. ولكن هناك شح في الموارد الطبيعية كما أن الإنتاجية منخفضة في الصناعات التي لا تحقق قيمة مضافة عالية. لذلك يوصي التقرير بإعادة توزيع الموارد المحدودة المتاحة بطريقة أكثر كفاءة لتحسين جودة وكفاءة المنتجات الوطنية. يظهر الجدول 1 نسبة القيمة

¹ World Bank (2012). Towards Economic Sustainability of a Future Palestinian State: Promoting Private Sector-Led Growth.

المضافة إلى تكلفة العمل في دول مختلفة، ويتبين من الجدول أن الأراضي الفلسطينية تعاني جدياً من انخفاض القيمة المضافة للعامل بالنسبة إلى تكلفة العامل (انظر جدول 1). أي أن أفق الاعتماد على صناعات العمل المكثف والرخيص مسدودة في الأراضي الفلسطينية.

بناء على الوضع القائم حالياً في الأراضي الفلسطينية، يوصي التقرير بعدم توجيه الموارد إلى نشاطات ذات كثافة عمل لأنها بذلك لن تستطيع المنافسة مع منتجات الدول الأخرى. والبديل المقترح هو أن يتم توظيف القوة العاملة المتعلمة في قطاع الخدمات حيث يمكن الاستفادة من نقاط قوتها بصورة أمثل وتحقيق عائد أعلى.

توطيد العلاقة والربط ما بين التعليم وحاجات السوق: يؤكد التقرير على نتائج تقارير أخرى والتي تبين عدم موائمة مخرجات نظام التعليم الحالي وحاجات سوق العمل. وبالتالي هناك حاجة ملحة إلى تطوير علاقة تبادلية بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص، وأن يزود التعليم الطلاب بمهارات معرفية على مستوى عال وبالتالي إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية وجودة أعلى من تلك التي يتم إنتاجها في الدول المجاورة.

2- سوق العمل

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة. إذ بلغت في الضفة 45.4%، في حين لم تتعد 39.9% في قطاع غزة خلال الربع الأول 2012. ويعود هذا بشكل خاص إلى انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع مقارنة بالضفة (13.7% مقارنة مع 19.3%).

بلغت نسبة المشاركة في القوة العاملة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الأول من العام 2012 في الضفة والقطاع 43.4% مقارنة مع 44.4% في الربع الرابع لعام 2011. ولكن، مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي، ارتفعت نسبة المشاركة بنحو 2.4 نقطة مئوية. ويظهر جدول 1-2 استمرار

جدول 1-2: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في

الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس 2010- الربع الأول 2012 (%)

المنطقة والجنس	العام 2010	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012
كلا الجنسين							
الضفة الغربية	43.7	43.2	45.3	46.2	47.3	45.5	45.4
قطاع غزة	36.4	37.0	38.1	39.0	39.5	38.4	39.9
الضفة والقطاع	41.1	41.0	42.7	43.6	44.4	43.0	43.4
ذكور							
الضفة الغربية	69.5	69.0	71.2	73.1	72.2	71.4	70.8
قطاع غزة	62.1	62.5	64.0	64.3	64.8	63.9	65.5
الضفة والقطاع	66.8	66.7	68.6	70.0	69.5	68.7	68.9
إناث							
الضفة الغربية	17.2	16.7	18.8	18.6	21.6	19.0	19.3
قطاع غزة	10.2	11.0	11.6	13.2	13.6	12.4	13.7
الضفة والقطاع	14.7	14.7	16.2	16.7	18.7	16.6	17.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الأول 2012.

تشير البيانات الربعية إلى انخفاض أعداد العاملين في الضفة والقطاع، من 878 ألف في الربع الرابع من العام 2011 إلى 834 ألف في الربع الأول 2012، أي انخفاض نسبته 5%. وعند مقارنة الربع الأول لعام 2011 مع الربع الأول لعام 2012، يلاحظ ازدياد العمالة بنسبة 7%. ولكن يبدو أن معظم الزيادة حدثت بالنسبة للعاملين من داخل أفراد الأسرة غير مدفوعي الأجر (انظر جدول 2-4). توزع العاملون خلال الربع الأول 2012 حسب مكان العمل على 61% في الضفة الغربية، و30% في غزة، و9% يعملون في إسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-2).

جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية

حسب مكان العمل 2010- الربع الأول 2012

الربع الأول	العام	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	العام	مكان العمل
2012	2011	2011	2011	2011	2011	2010	
2,523	2,465	2,500	2,477	2,455	2,432	2,376	القوة البشرية (ألف)
1,095	1,059	1,111	1,108	1,048	997	976	القوى العاملة
834	838	878	839	852	780	744	عدد العاملين (ألف)
60.9	61.4	62.1	59.7	60.7	61.2	63.5	الضفة الغربية (%)
29.9	28.8	28.3	29.9	29.4	28.8	26.0	قطاع غزة (%)
9.2	9.8	9.6	10.4	9.9	10.0	10.5	إسرائيل والمستوطنات (%)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الأول 2012.

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من الأراضي الفلسطينية

حسب المنطقة والقطاع 2010- الربع الأول 2012 (%)

الربع الأول	العام	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	العام	القطاع
2012	2011	2011	2011	2011	2011	2010	
الأراضي الفلسطينية							
23.1	22.2	22.6	22.8	21.6	22.9	23.6	قطاع عام
64.2	64.5	64.8	63.1	64.8	63.3	62.4	قطاع خاص
3.5	3.5	3.0	3.7	3.7	3.8	3.6	قطاعات أخرى
9.2	9.8	9.6	10.4	9.9	10.0	10.4	إسرائيل ومستوطنات
100	100	100	100	100	100	100	المجموع
الضفة الغربية							
16.3	15.2	15.9	15.9	14.5	15.4	15.9	قطاع عام
68.5	68.9	68.9	67.0	69.1	68.2	67.7	قطاع خاص
2.0	2.1	1.8	2.3	2.4	2.4	2.5	قطاعات أخرى
13.2	13.8	13.4	14.8	14.0	14	13.9	إسرائيل ومستوطنات
100	100	100	100	100	100	100	المجموع
قطاع غزة							
39.1	39.4	38.8	38.6	41.7	48.0	46.1	قطاع عام
54.0	53.8	54.1	54.6	51.3	44.3	46.7	قطاع خاص
6.9	6.8	7.1	6.8	7.0	7.7	7.2	قطاعات أخرى
100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الأول 2012.

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة العاملين بأجر في الأراضي الفلسطينية بين الربع الرابع لعام 2011 والربع الأول لعام 2012، وإلى انخفاضها بأكثر من ثلاث نقاط مئوية بين الربع الأول لعام 2011 والربع الأول لعام 2012 (انظر جدول 2-4). كما يلاحظ انخفاض نسبة أصحاب العمل في قطاع غزة خلال الربع الأول 2012 (إلى 2.9% مقارنة مع 3.7% في الربع الرابع 2011).

يتبين من الجدول 2-3 أن القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الربع الأول 2012، مستوعباً 68.5% من مجمل العاملين، يليه القطاع العام بنسبة 16.3%. أما في غزة، فإن القطاع العام هو المشغل الرئيسي مستوعباً أكثر من ثلث العاملين هناك، ولكن نسبة العاملين في القطاع العام انخفضت من 48% خلال الربع الأول لعام 2011 إلى 39% خلال الربع الأول لعام 2012. بالمقابل، ارتفعت نسبة العاملين في القطاع الخاص مقارنة مع الربع الأول لعام 2011 بزيادة بمقدارها 22%.

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع الأعوام 2010- الربع الأول 2012 (%)

المنطقة والحالة العملية	العام 2010	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012
الضفة الغربية							
صاحب عمل	7.1	8.0	7.6	7.4	6.5	7.4	7.6
يعمل لحسابه	20.3	18.9	19.0	18.8	18.8	18.9	19.7
مستخدم بأجر	63.6	66.7	64.7	64.0	61.3	64.1	63.2
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	9.0	6.4	8.7	9.8	13.4	9.6	9.5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100
قطاع غزة							
صاحب عمل	4.2	3.0	3.0	5.7	3.7	3.9	2.9
يعمل لحسابه	14.3	18.7	20.3	15.8	16.3	17.7	16.5
مستخدم بأجر	78.9	73.9	70.3	71.8	75.1	72.7	74.4
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	2.6	4.4	6.4	6.7	4.9	5.7	6.2
المجموع	100	100	100	100	100	100	100
الأراضي الفلسطينية							
صاحب عمل	6.4	6.6	6.3	6.9	5.7	6.4	6.2
يعمل لحسابه	18.8	18.8	19.4	17.9	18.1	18.6	18.8
مستخدم بأجر	67.6	68.8	66.4	66.4	65.2	66.6	66.5
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	7.2	5.8	7.9	8.8	11.0	8.4	8.5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الأول 2012.

والفنادق على سبيل المثال، على الرغم من الارتفاع الطفيف في نسبة العاملين في هذا القطاع خلال الربع الأول 2012 مقارنة مع الربع الذي سبقه، إلا أن النسبة ظلت على حالها تقريباً مقارنة مع الربع الأول لعام 2011. من جهة أخرى، يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات في

وتشير البيانات الربعية إلى حدوث تغير طفيف في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربع الأول لعام 2012 والربع الرابع لعام 2011، ولكن النسب ظلت على حالها تقريباً بين الربع الأول لعام 2012 والربع الأول لعام 2011 (انظر الجدول 2-5). في قطاع التجارة والمطاعم

الأراضي الفلسطينية من 35.4% في الربع الرابع لعام 2011 إلى 37.1% في الربع الأول لعام 2012. في المقابل، ارتفعت نسبة العاملين في البناء والتشييد من 13.3% إلى 13.5% خلال نفس فترة المقارنة.

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2010- الربع الأول 2012 (%)

الربع الأول 2012	العام 2011	الربع الرابع 2011	الربع الثالث 2011	الربع الثاني 2011	الربع الأول 2011	العام 2010	النشاط الاقتصادي والمنطقة
الأراضي الفلسطينية							
10.5	11.9	14.4	10.9	11.5	10.6	11.8	الزراعة والصيد والحراة
12.2	11.8	11.3	12.1	12.3	11.5	11.4	محاجر وصناعة تحويلية
13.5	13.9	13.3	13.9	14.5	13.8	13.2	البناء والتشييد
20.1	20.3	19.6	21.0	20.4	20.0	19.3	التجارة والمطاعم والفنادق
6.6	6.1	6.0	6.0	6.1	6.4	6.0	النقل والتخزين والاتصالات
37.1	36.0	35.4	36.1	35.2	37.7	38.3	خدمات وغيرها
100	100	100	100	100	100	100	المجموع
الضفة الغربية							
11.4	12.8	16.4	11.5	12.3	10.6	13.3	الزراعة والصيد والحراة
14.9	14.4	13.6	14.7	15.0	14.1	13.7	محاجر وصناعة تحويلية
16.4	17.1	15.8	17.3	18.0	17.4	16.8	البناء والتشييد
21.4	21.0	20.1	21.9	20.9	21.3	19.9	التجارة والمطاعم والفنادق
5.6	5.5	5.2	5.4	5.6	5.9	5.7	النقل والتخزين والاتصالات
30.3	29.2	28.9	29.2	28.2	30.7	30.6	خدمات وغيرها
100	100	100	100	100	100	100	المجموع
قطاع غزة							
8.4	9.6	9.1	9.3	9.5	10.5	7.7	الزراعة والصيد والحراة
5.9	5.5	5.5	5.8	5.7	5.0	4.8	محاجر وصناعة تحويلية
6.7	6.0	6.8	6.0	6.2	4.9	3.0	البناء والتشييد
16.9	18.4	18.5	18.8	19.4	16.8	17.3	التجارة والمطاعم والفنادق
8.9	7.6	8.1	7.3	7.2	7.6	6.6	النقل والتخزين والاتصالات
53.2	52.9	52.0	52.8	52.0	55.2	60.6	خدمات وغيرها
100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الأول 2012.

2-2 البطالة

مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. جاء ذلك على خلفية ارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية بنحو 3 نقاط مئوية، وارتفاع بنحو نقطة مئوية واحدة في قطاع غزة بين الأرباع المتناظرة (انظر جدول 2-6).

بلغ معدل البطالة في الربع الأول 2012 في الأراضي الفلسطينية 24% (20% في الضفة الغربية و31.5% في قطاع غزة). ويمثل هذا ارتفاعاً بمقدار 3 نقاط مئوية مقارنة مع الربع الرابع 2011، وارتفاع بنحو نقطتين مئويتين

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس 2010 - الربع الأول 2012 (%)

المنطقة والجنس	العام 2010	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012
الأراضي الفلسطينية							
ذكور	23.1	20.5	16.4	20.5	19.3	19.2	22.0
إناث	26.8	27.3	28.6	30.5	27.2	28.4	31.5
المجموع	23.7	21.7	18.7	22.4	21.0	20.9	23.9
الضفة الغربية							
ذكور	16.6	16.3	13.4	18.3	15.5	15.9	18.6
إناث	19.7	21.8	23.3	25.3	20.3	22.6	25.5
المجموع	17.2	17.4	15.4	19.7	16.6	17.3	20.1
قطاع غزة							
ذكور	36.2	28.9	22.4	24.9	27.0	25.8	28.4
إناث	47.8	42.1	43.6	43.4	46.4	44.0	46.5
المجموع	37.8	30.8	25.6	28.0	30.3	28.7	31.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الأول 2012.

ومن مواصفات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2012 ما يلي:

(58% للإناث والشابات و37% للذكور الشباب). هذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 2-7).

✦ أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 40.4%

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الفئات العمرية والجنس 2010 - الربع الأول 2012 (%)

الفئات العمرية	العام 2010	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012
كلا الجنسين							
24-15	38.8	38.2	30.3	37.9	36.4	35.7	40.4
34-25	24.2	22.5	20.6	22.5	21.5	21.7	24.8
44-35	15.1	12.2	10.2	14.2	11.2	12.0	13.7
54-45	16.4	13.6	12.1	12.8	13.3	13.0	14.5
+55	14.1	10.0	9.8	8.1	8.2	8.9	10.9
المجموع	23.7	21.7	18.7	22.4	21.0	20.9	23.9
ذكور							
24-15	36.8	35.3	26.4	34.0	32.8	32.3	36.9
34-25	21.7	19.6	16.0	17.7	17.0	17.5	20.2
44-35	15.5	12.3	9.6	14.8	11.9	12.2	13.9
54-45	19.0	15.6	13.3	14.6	16.1	14.9	16.0
+55	16.3	10.9	11.3	9.6	9.7	10.4	13.2
المجموع	23.1	20.5	16.4	20.5	19.3	19.2	22.0

الربع الأول 2012	العام 2011	الربع الرابع 2011	الربع الثالث 2011	الربع الثاني 2011	الربع الأول 2011	العام 2010	الفئات العمرية
الإناث							
58.1	53.5	51.5	58.1	51.0	53.8	49.6	24-15
40.2	37.0	36.7	40.0	37.3	33.8	34.0	34-25
12.8	11.0	8.6	11.4	12.9	11.9	13.2	44-35
7.1	4.2	2.0	5.1	6.9	3.1	3.5	54-45
0.7	2.3	1.4	0.9	3.0	4.5	2.1	+55
31.5	28.4	27.2	30.5	28.6	27.3	26.8	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الأول 2012.

✧ أنها متمركزة في أوساط الأكثر تعليماً بالنسبة للإناث: بلغ معدل البطالة بين الإناث ذوات التعليم 13 سنة فأكثر 42% خلال الربع الأول 2012 مقارنة بمعدل بطالة متدني للغاية في أوساط الإناث غير المتعلمات

الداخلات في سوق العمل. ولكن يلاحظ أن الأمر معكوس في أوساط الذكور، إذ أن البطالة تقل مع ازدياد سنوات التعليم.

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية 2010- الربع الأول 2012 (%)

الربع الأول 2012	العام 2011	الربع الرابع 2011	الربع الثالث 2011	الربع الثاني 2011	الربع الأول 2011	العام 2010	عدد السنوات الدراسية
كلا الجنسين							
4.6	11.8	10.4	10.4	11.9	15.5	13.8	0
24.8	19.8	19.1	20.3	16.5	23.1	25.7	6-1
23.1	20.4	20.0	21.5	17.8	22.6	24.8	9-7
22.1	19.2	19.8	20.4	16.1	20.5	23.2	12-10
26.2	23.7	23.7	26.0	22.8	22.1	23.1	+13
23.9	20.9	21.0	22.4	18.7	21.7	23.7	المجموع
ذكور							
6.9	20.6	20.4	19.9	18.5	23.4	24.3	0
27.6	22.2	22.2	22.7	18.4	25.6	28.6	6-1
24.6	21.5	21.6	22.2	18.6	23.4	26.2	9-7
22.5	19.7	20.6	21.0	16.4	20.6	24.0	12-10
16.6	14.9	14.0	17.2	13.1	15.1	15.7	+13
22.0	19.2	19.3	20.5	16.4	20.5	23.1	المجموع
إناث							
2.2	2.4	-	1.8	5.1	4.1	1.5	0
4.2	2.9	1.5	3.6	4.3	2.2	5.1	6-1
6.9	8.6	6.1	12.2	7.4	9.9	7.8	9-7
19.0	14.5	12.9	14.0	12.6	19.5	13.6	12-10
42.0	38.8	39.5	41.0	39.2	34.9	36.3	+13
31.5	28.4	27.2	30.5	28.6	27.3	26.8	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الأول 2012.

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

العاطلين عن العمل منهم 14.9%، (أي من بين 100 خريج هنالك حوالي 15 متعطل عن العمل من تخصص القانون). من جهة أخرى، سجل خريجو العلوم التربوية وإعداد المعلمين المعدل الأعلى من العاطلين عن العمل من بين كافة التخصصات، إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 38% خلال الربع الأول 2012.

يسجل الجدول 2-9 معدل البطالة بين الأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية وفقاً للتخصص. يلاحظ ارتفاع عدد الخريجين العاطلين عن العمل خلال الربع الأول 2012 مقارنة مع الربع السابق والربع المناظر من العام المنصرم. لا يزال خريجي تخصص القانون هم الأقل بطالة من بين التخصصات خلال الربع الأول 2012. إذ بلغت نسبة

جدول 2-9: توزيع العاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2011 - الربع الأول 2012 (%)

التخصص	الربع الأول 2011	الربع الرابع 2011	الربع الأول 2012
علوم تربوية وإعداد معلمين	32.9	35.5	38.1
علوم إنسانية	23.9	24.4	28.2
العلوم الاجتماعية والسلوكية	26.6	28.5	33.6
الصحافة والاعلام	33.4	25.6	32.4
الأعمال التجارية والإدارية	20.9	28.7	26.3
القانون	12.2	2.9	14.9
العلوم الطبيعية	22.1	24.7	23.6
الرياضيات وإحصاء	31.4	21.7	29.0
الحاسوب	24.8	26.8	34.3
الهندسة والمهن الهندسية	18	23.1	20.1
العلوم المعمارية والبناء	20	14.6	20.9
الصحة	16.9	19.8	18.5
الخدمات الشخصية	18.5	18.1	26.9
باقي التخصصات	23.6	27.4	31.1
المجموع	23.3	25.6	27.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2011 والربع الأول 2012.

2-4 الأجر وساعات العمل

ما زالت الهوة بين متوسط الأجر في الضفة والقطاع واسعة نسبياً (الأجر في القطاع يمثل 74.8% فقط من متوسط الأجر في الضفة). وتجدر الإشارة إلى أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو الأجر الذي يتقاضاه نصف العاملين) يعكس تفاوتاً أكبر في مستوى الأجر مقارنة بالضفة. إذ بلغ الأجر الوسيط في غزة 65% فقط من مستواه في الضفة. هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجر بين الضفة والقطاع غزة يعكس واقع الطلب على

ظل متوسط الأجر اليومي لعمال الضفة الغربية ثابتاً تقريباً بين الربع الرابع لعام 2011 والربع الأول لعام 2012. في حين شهد متوسط أجر عمال غزة ارتفاعاً بمقدار 5.4%، وأجر العاملين في إسرائيل والمستوطنات ارتفع بمقدار 1.5%. أما عند المقارنة بين الربع الأول لعام 2011 والربع الأول لعام 2012 فيلاحظ أن متوسط أجر العاملين في الضفة ارتفع قليلاً (0.5%)، في حين انخفض متوسط أجر العاملين في غزة (1.1%)، كما انخفض أجر العاملين في إسرائيل والمستوطنات بمقدار (1.2%).

العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض. أما بالنسبة لساعات العمل الأسبوعية خلال الربع الأول 2012، فقد كانت حول المعدلات التي سجلتها في السنوات والأرباع السابقة. ويلاحظ استمرار ارتفاع ساعات العمل الأسبوعية للعاملين في الضفة الغربية مقارنة بالعاملين في غزة وفي إسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-10).

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكول للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل 2011- الربع الأول 2012 (%)

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الأول 2011				
الضفة الغربية	42.6	22.0	85.0	76.9
قطاع غزة	39.2	23.3	64.6	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.8	20.9	164.0	153.8
المجموع	41.3	22.2	92.4	76.9
الربع الثاني 2011				
الضفة الغربية	42.8	22.5	84.8	76.9
قطاع غزة	37.5	23.7	61.8	48.1
إسرائيل والمستوطنات	38.9	20.6	160.5	153.8
المجموع	40.9	22.5	90.8	76.9
الربع الثالث 2011				
الضفة الغربية	43.4	22.6	84.3	76.9
قطاع غزة	38.2	23.4	59.3	46.2
إسرائيل والمستوطنات	38.8	21.2	164.5	153.8
المجموع	41.2	22.5	92.6	76.9
الربع الرابع 2011				
الضفة الغربية	43.7	22.5	85.7	76.9
قطاع غزة	36.9	23.3	60.6	50.0
إسرائيل والمستوطنات	40.1	21.3	159.6	153.8
المجموع	41.4	22.5	91.1	76.9
الربع الأول 2012				
الضفة الغربية	43.0	22.4	85.4	76.9
قطاع غزة	36.9	23.5	63.9	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.2	20.7	162.0	153.8
المجموع	41.1	22.4	90.9	76.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مسح القوى العاملة 2011 والربع الأول 2012.

2-5 اعلانات الوظائف الشاغرة²

مقارنة مع الربع السابق، وانخفاضاً بنسبة 14% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي (انظر جدول 2-11). ومن الجدير ذكره أن هنالك 77 إعلاناً لم يتم تحديد عدد

بلغ عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الأول من العام 2012 نحو 890 وظيفة، مسجلة انخفاضاً بنسبة 2%

² قام معهد ماس بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من الصحف اليومية (القدس، الأيام والحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

الملاحظ أيضاً، ارتفاع الشواغر المعلن عنها من قبل المنظمات الأهلية، حيث ارتفعت بنسبة 7% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 84% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق مما قد يدل على زيادة نشاط هذه المنظمات خلال الفترة الأخيرة (انظر جدول 2-11).

أما بالنسبة لتوزيع الشواغر المعلن عنها حسب المنطقة الجغرافية، فقد استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر المعلن عنها بنسبة 72%، في حين كانت حصة كل من شمال وجنوب الضفة 10% لكل منهما، أما بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغت حصته من الشواغر المعلن عنها حوالي 8%. أما فيما يتعلق بتوزيع الوظائف الشاغرة حسب المؤهل العلمي المطلوب، فقد كان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 71% (انظر جدول 2-11).

الوظائف الشاغرة فيها. كما يتوجب التأكيد على أن الوظائف الشاغرة المعلن عنها لا تمثل بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون³.

استحوذ قطاع المنظمات غير الحكومية على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الأول من العام 2012 بنسبة 50% (449 شاغر)، يليه القطاع الخاص بنسبة 40% (354 شاغر)، أما القطاع الحكومي فقد كانت حصته 10% (87 شاغر). ومن الجدير ذكره أن إعلانات الوظائف الشاغرة للقطاع الحكومي انخفضت بشكل ملفت خلال الربع الأول من العام 2012 مقارنة مع الربع الأول من العام السابق حيث بلغت 381 شاغراً وبنسبة 37% من إجمالي الشواغر في ذلك الربع، وقد يعود هذا الانخفاض إلى حالة التقشف التي تنتهجها الحكومة الفلسطينية بسبب ما تمر به من أزمة مالية منذ منتصف العام الماضي. ومن

جدول 2-11: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية

في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2012، والربع الأول والرابع من العام 2011

	الربع الأول 2012			الربع الرابع 2011	الربع الأول 2011	
	المجموع	آذار	شباط			
حسب القطاع						
القطاع الخاص	354	130	127	97	359	407
القطاع العام	87	33	40	14	130	381
المنظمات غير الحكومية	449	135	139	175	421	244
حسب المنطقة الجغرافية						
شمال الضفة	88	24	43	21	142	149
وسط الضفة	640	217	220	203	560	683
جنوب الضفة	90	30	29	31	98	129
قطاع غزة	72	27	14	31	110	71
حسب الدرجة العلمية						
ماجستير فأعلى	61	22	21	18	102	47
بكالوريوس	632	222	211	199	667	736
دبلوم	71	17	34	20	50	105
أقل من ذلك	126	37	40	49	91	144
المجموع						
	890	298	306	286	910	1032

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني

www.jobs.ps

³ تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998 على: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعلن عنها بنسبة 41%، و8%، أما التخصصات والمهن الأخرى فقد حازت على نسبة 7%. ومن الجدير ذكره أن أغلبية الشواغر المعلن عنها في قطاع غزة هي لقطاع المنظمات غير الحكومية والاجتماعية، العلوم التطبيقية والعلوم الطبية 26%، 18% (انظر جدول 2-12).

جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال الربع الأول 2012

المجموع	قطاع غزة			الضفة الغربية			التخصص
	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	
69	1	0	0	35	18	15	علوم طبية وصحية
231	25	0	0	149	49	8	علوم إنسانية واجتماعية
156	11	0	0	45	66	34	علوم تطبيقية
368	28	4	0	144	167	25	علوم إدارية واقتصادية
66	3	0	0	8	50	5	أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ)
890	68	4	0	381	350	87	المجموع

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

صندوق 2: اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي واسرائيل والخروقات التجارية الخاصة بمنتجات المستوطنات

يعقد معهد ماس سلسلة جلسات حوارية تحت عنوان "الطاولة المستديرة" لنقاش قضايا الساعة وتوفير توصيات سياساتية لأصحاب القرار. ولقد عقد المعهد في 17 تموز جلسة لنقاش الخروقات التجارية التي تقوم بها اسرائيل عند تصدير منتجات مستعمراتها في أراضي الضفة الغربية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. وتم في هذه الجلسة تقديم مداخلات من ممثل الاتحاد الأوروبي لدى السلطة الوطنية ومن الخبير القانوني في التجارة الدولية شارلز شماس. ولقد أعد المعهد ورقة خلفية للنقاش نقّبتس منها التالي:

مشكلة تهريب منتجات المستوطنات

تمثل قضية تصدير إسرائيل لمنتجات المستوطنات القائمة على أراضي الضفة الغربية ومرتفعات الجولان تحدياً خطيراً للاتحاد الأوروبي. كما أنها مسألة غاية في الأهمية بالنسبة للسلطة الفلسطينية التي تهدف إلى إقامة دولة مستقلة ومتصلة وقابلة للحياة، وهو هدف أقرته الشرعية الدولية.

تنص المادة السابعة من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل (المبادئ الأساسية لحرية حركة البضائع) على أن "... تسري على المنتجات التي يكون مصدرها الاتحاد الأوروبي واسرائيل". والمبدأ نفسه تم التأكيد عليه مرة أخرى في المادة (83): "تطبق هذه الاتفاقية ... على أراضي دولة إسرائيل".

لا يعتبر الاتحاد الأوروبي، كما هو الحال مع المجتمع الدولي، الأراضي المحتلة من الضفة الغربية جزءاً من دولة اسرائيل؛ وبالتالي لا ينبغي للمنتجات القادمة من المستوطنات الاسرائيلية إلى دول الاتحاد الأوروبي الاستفادة من المعاملة التفضيلية المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة. وفي الواقع، يذهب العديد من الخبراء إلى القول بأن هذه المنتجات لا ينبغي أن يسمح لها بدخول أسواق الاتحاد الأوروبي في جميع الأحوال، مع أو بدون معاملة تفضيلية. ولكن إسرائيل تستمر في خرق نصوص اتفاقية الشراكة وذلك بتصديرها لمنتجات

المستوطنات عن طريق تزوير المصدر ووضع ملصقات تفيد بأن هذه المنتجات قد تم انتاجها في اسرائيل. ونتيجة لذلك تحظى منتجات المستوطنات بمعاملة تجارية تفضيلية عند دخولها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و إسرائيل: اتفاق التعاون لعام 1975 واتفاقية الشراكة لعام 1995

تتمتع إسرائيل بوضع خاص داخل دول الاتحاد الأوروبي وذلك منذ إنشاء السوق الأوروبية المشتركة (ECC) في عام 1958. وبحلول عام 1975 أصبحت اسرائيل على ارتباط وثيق مع السوق الأوروبية المشتركة من خلال اتفاقية التجارة الحرة. وأصبحت هذه الاتفاقية نافذة المفعول بكافة بنودها في عام 1989.

الاتفاقية الحالية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل هي جزء من إطار التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط، والتي بدأت في تشرين الثاني عام 1995 مع "إعلان برشلونة" الذي أسس لشراكة بين 12 دولة من البحر الأبيض المتوسط من جهة، و 15 دولة من دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. ويتمثل الهدف العام لإعلان برشلونة في إنشاء إطار للعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين الاتحاد الأوروبي والدول الـ 12 على الشاطئ الشرقي والجنوبي للبحر الأبيض المتوسط.

في عام 1995، تم تعديل اتفاق التعاون لعام 1975 بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل ليصبح اتفاقية شراكة. وقد ضمنت هذه الاتفاقية تعاوناً أوسع على مختلف الجبهات إلى جانب زيادة تحرير التجارة، لا سيما في مجال المنتجات الزراعية. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ الكامل في عام 2000. وفي إطار إعلان برشلونة أيضاً، وقّع الاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة مؤقتة مع منظمة التحرير الفلسطينية، بالنيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، في شباط 1997. وتدل هذه الاتفاقية على أن الاتحاد الأوروبي يعترف بالصفة الغربية وقطاع غزة على أنها منطقة جمركية مستقلة وذات سيادة.

اتفاقية الشراكة ومسألة منتجات المستوطنات الإسرائيلية

كانت هناك شكوك في الاتحاد الأوروبي منذ البداية حول فعالية بند الاتفاقية الخاص بمصدر المنتجات القادمة من إسرائيل. وفي هذا الشأن جرت في عام 1998 اتصالات بين المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي بخصوص العقوبات التي تعترض تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وخصوصاً البروتوكول الرابع الذي تتعلق بشهادات المنشأ، حيث أن المنتجات التي اعتمدت كمنتجات مصدرها إسرائيل هي في الواقع منتجات مستوطنات تم انتاجها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الترتيبات الفنية

نتيجة للمناقشات داخل لجنة التعاون الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، تم توقيع اتفاق تقني بين الجانبين في وقت مبكر من عام 2005 من أجل وضع حد لانتهاك اتفاق الشراكة. وبناءً عليه تم وضع ترتيبات خاصة بحيث يتعين وضع ملصقات باسم المصدر ورمز عنوانه البريدي على جميع البضائع القادمة من إسرائيل. ووفقاً لأحكام هذه الترتيبات، يتوجب على كافة شركات التصدير الإسرائيلية تقديم جميع البراهين بمنشأ المنتجات (نموذج EURI /إقرارات الفواتير) ومكان إنتاج السلع والرمز البريدي لها. وللمساعدة على تنفيذ هذه الترتيبات الفنية، وضع وفد من الاتحاد الأوروبي في تل أبيب لائحة بأسماء المستوطنات مع الرموز البريدية الخاصة بها. ومع ذلك، فإن الترتيبات الفنية لم يضع حداً لانتهاك اتفاقية الشراكة وللمعاملة التفضيلية غير القانونية لمنتجات المستوطنات عند الدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

ثغرات الترتيبات الفنية

إن صعوبة التطبيق الفعلي لاتفاق التجارة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل مرده إلى أحد العوامل التالية: إما أن الوثائق الواردة إلى مسؤول الجمارك في الاتحاد الأوروبي غير كافية للتعرف على منتجات المستوطنات، وإما أن هناك تزويراً متعمداً للوثائق من المصدر الإسرائيلي.

من الواضح أن النظم الحالية تجعل من السهل بالنسبة للمصدرين الإسرائيليين الالتفاف على الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. يكمن الجزء الآخر من المشكلة في الطرف المتلقي للصادرات الإسرائيلية، أي أوروبا. وبما أن تطبيق النظام الجمركي لاتفاقيات التجارة الحرة يقع على عاتق الدول الأعضاء منفردة، فإن الاختلاف في الإجراءات الجمركية بين دول الاتحاد الأوروبي يجعل من الصعب تطبيق اتفاق التجارة بنفس الشروط في مختلف أنحاء القارة.

الجانب القانوني لاتفاقية الشراكة

أوضح قرار المحكمة الأوروبية أنه بعد أخذ كلاً من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل من جهة، والاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى في الاعتبار، لا يحق لمنتجات المستوطنات الإسرائيلية الاستفادة من المعاملة التفضيلية بموجب اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

وفي 15 شباط من هذا العام، اعتمد البرلمان الأوروبي قراراً استرشد بحكم محكمة العدل الأوروبية ودعا المفوضية الأوروبية إلى إعادة النظر، وإذا لزم الأمر، إعادة التفاوض على الترتيبات التقنية بهدف جعلها أكثر فعالية ووضوحاً. ولقد قامت حكومات كل من الدنمارك وجنوب أفريقيا بالاعلان مؤخراً عن السعي لوضع تدابير محددة تؤثر للمستهلك وتضمن أن تتم تسمية المنتجات القادمة من المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية بمصدرها الحقيقي.

3- المالية العامة⁴

أما عند المقارنة مع الربع المناظر من العام السابق، فإن إجمالي الإيرادات المحلية انخفضت بمقدار طفيف، 2%. بالمقابل انخفضت النفقات العامة بمقدار 9% تقريباً، مما انعكس بانخفاض ملحوظ في العجز الجاري (بمقدار 26%) وفي العجز الكلي (أي بعد إضافة الانفاق التطويري) بمقدار 28%. ونظراً لأن المنح والمساعدات الدولية انخفضت بمقدار طفيف بين الربعين المتناظرين (5 مليون دولار فقط)، فإن هذا أدى إلى ظهور فائض في موازنة الربع الأول بمقدار 58.7 مليون مقارنة مع فائض في موازنة الربع المناظر للعام 2011 بمقدار 3.3 مليون فقط.

ومن الضروري التنبيه إلى أن هذه الأرقام هي أرقام الموازنة على الأساس النقدي، وهي تختلف جوهرياً عن الأرقام على أساس "الالتزام"، أي أن هذه الأرقام لا تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المترتبة على السلطة والتي لم تقم بتسديدها فعلياً كما سوف يتضح في الفقرة 3-4 من هذا القسم.

ويعرض الجدول 3-1 خلاصة التطورات المالية لموازنة السلطة الفلسطينية (وفقاً للأساس النقدي) خلال أرباع العام 2011 والربع الأول من العام 2012.

على الرغم من الصعوبات المالية التي تواجه السلطة الوطنية، إلا أن البيانات المالية المتاحة تشير إلى تحسن الوضع المالي نسبياً خلال الربع الأول من العام 2012. ولقد شهد أداء المالية العامة خلال هذا الربع العديد من التطورات بالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2011، ويمكن إيجازها كما يلي:

- ✧ ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) بنسبة 16.7% (إلى 779.6 مليون دولار)، على خلفية ارتفاع الإيرادات المحلية الصافية وتدفق المنح والمساعدات بشكل أكبر.
- ✧ تراجع إجمالي النفقات العامة بنحو 11% (إلى 721 مليون دولار)، جراء تراجع النفقات الجارية.
- ✧ انخفاض العجز الجاري إلى نحو 110.1 مليون دولار، أو ما يعادل 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز بلغت نسبته 8.8% في الربع السابق.
- ✧ ارتفاع محدود في الرصيد القائم من الدين العام بنسبة كانت أقل من 1% (ليستقر عند حوالي 2.2 مليار دولار).

⁴ بيانات العمليات المالية للأرباع الخاصة بالعام 2011 و2012 منشورة بالشكل وقد تم أخذ سعر الصرف الشهري المعتمد لدى المصدر وتحويلها للدولار ومن ثم احتساب المجاميع الشهرية لكل ربع. البيانات الواردة بخصوص الربع الأول من العام 2012 هي بيانات أولية صادرة عن وزارة المالية الفلسطينية وهي عرضة للتحديث والتقيح. الأرقام بين أقواس هي ذات إشارة سالبة.

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال أرباع العام 2011 والربع الأول 2012
(مليون دولار)

البيان	2011				2012
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)	796.9	683.4	1,005.0	668.3	779.6
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)	580.6	536.1	545.2	514.2	568.4
الإيرادات المحلية	591.5	538.7	545.2	514.2	568.5
الإيرادات الضريبية	134.8	121.6	102.5	123.3	153.5
الإيرادات غير الضريبية	44.4	68.4	66.1	41.2	57.4
إيرادات مقاصة	412.3	348.8	376.6	349.7	357.7
ارجاعات ضريبية	10.9	2.6	0.0	0.0	0.2
المنح والمساعدات الخارجية	216.3	147.3	459.8	154.1	211.2
لدعم الموازنة	191.1	122.0	362.9	132.6	197.0
لدعم المشاريع التطويرية	25.2	25.2	96.9	21.5	14.2
إجمالي النفقات العامة	793.5	889.5	764.6	809.2	720.9
النفقات الجارية، ومنها:	730.4	780.0	715.5	734.8	678.5
الأجور والرواتب	427.2	448.8	409.4	393.6	403.0
نفقات غير الأجور	270.1	301.5	277.8	293.4	236.2
صافي الإقراض	33.1	29.8	28.3	47.9	39.3
النفقات التطويرية	63.2	109.4	49.1	74.4	42.4
ممولة من قبل الخزينة	38.0	84.2	(47.7)	52.9	28.1
ممولة من قبل الدول المانحة	25.2	25.2	96.9	21.5	14.2
العجز/الفائض الجاري	(149.8)	(243.9)	(170.3)	(220.6)	(110.1)
العجز/الفائض الكلي (قبل المنح والمساعدات)	(213.0)	(353.4)	(219.4)	(295.0)	(152.5)
العجز/الفائض الكلي (بعد المنح والمساعدات)	3.3	(206.1)	240.4	(140.9)	58.7
التمويل	(3.3)	206.1	(240.4)	140.9	(58.7)
صافي التمويل من المصارف المحلية	13.1	183.4	(229.7)	134.2	(56.7)
الرصيد المتبقي	(16.5)	22.8	(10.6)	6.7	(2.1)

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية (أساس نقدي) - جدول رقم (3).

3-1 تحليل بنود الإيرادات والمنح

حول معدلها خلال الأرباع السابقة. أما فيما يخص إيرادات المقاصة فقد ارتفعت خلال الربع الأول من عام 2012 بنسبة 2.3% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 357.7 مليون دولار. غير أنها كانت أقل بنسبة 13.2% مقارنة بالربع المناظر من عام 2011⁵، وذلك نتيجة لتراجع حركة التبادل التجاري ما بين الربعين المتناظرين.

ارتفعت الإيرادات العامة والمنح بنسبة 16.7% خلال الربع الأول من عام 2012 لتبلغ حوالي 779.6 مليون دولار، جراء ارتفاع الإيرادات المحلية الصافية (بنحو 10.5%) مقارنة بما كان عليه الوضع للربع السابق، وارتفاع المنح والمساعدات الخارجية.

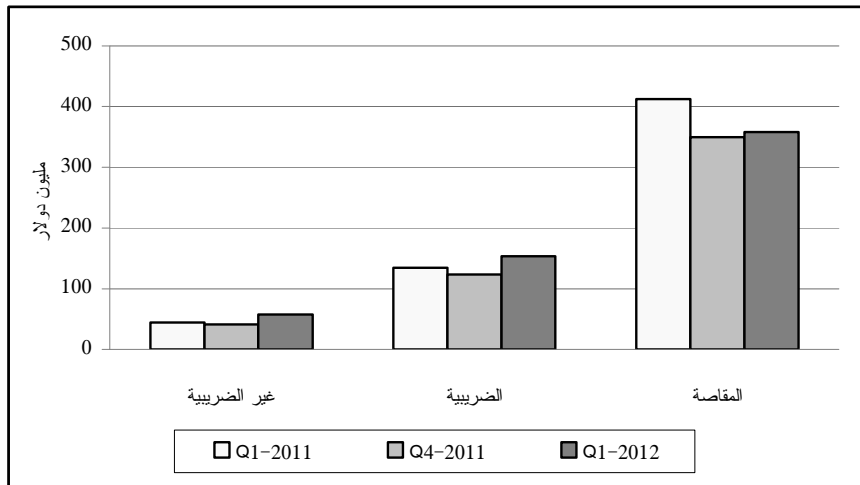
وعند استعراض مكونات إجمالي الإيرادات المحلية تشير البيانات إلى استحواذ إيرادات المقاصة على حصة الأسد بنسبة 63% تليها الإيرادات الضريبية بنسبة 27%، تليها الإيرادات غير الضريبية بنسبة 10%، لتبقى هذه الحصص

⁵ إيرادات المقاصة يتم تحصيلها بالشيك، وعليه فإن القيمة الاسمية لهذا البند مقوماً بالدولار تتأثر بشكل كبير بتذبذبات سعر صرف الدولار مقابل الشيك. عند النظر في التطورات على إيرادات المقاصة كما تم تحصيلها بالشيك فإن التغير فيها أقل من ذلك ويصل إلى نحو 9.8%.

الربعين المتناظرين، بشكل اساسي، على السياسات الحكومية المتبعة والتي تهدف إلى زيادة التحصيل الضريبي⁶. وارتفعت الإيرادات غير الضريبية خلال الربع الأول من العام 2012 بنسبة 39% مقارنة بالربع السابق ومقارنة بالربع المناظر لتبلغ 57.4 مليون دولار⁷.

وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية فقد ارتفعت مقارنة بالربع السابق بنسبة 24.5% لتبلغ 153.5 مليون دولار، كما ارتفعت مقارنة بالربع المناظر من عام 2011 بنحو 14%. وتعود الزيادة في هذا البند للربعين المتتاليين إلى أن الربع الأول من بداية كل عام يشهد استحقاق ضريبي الدخل والأموال على المواطنين، في حين تدلل الزيادة ما بين

شكل 3-1: هيكل الإيرادات المحلية



المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

جدول 3-2: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الأول 2012

البيان	2011				2012
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي) مليون دولار	580.6	536.1	545.2	514.2	568.4
كنسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	72.9	78.5	54.2	76.9	72.9
كنسبة إلى النفقات الجارية (%)	79.5	68.7	76.2	70.0	83.8
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	24.8	20.6	21.5	20.5	23.5
المنح والمساعدات (مليون دولار)	216.3	147.3	459.8	154.1	211.2
كنسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	27.1	21.5	45.8	23.1	27.1
كنسبة إلى النفقات الجارية (%)	29.6	18.9	64.3	21	31.1
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.3	5.7	18.2	6.1	8.7
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار)*	2337.6	2601.8	2530.9	2511.8	2421.8

المصدر: جدول رقم (1-3)

* مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

⁶ بلغت ضريبة الدخل لهذا الربع حوالي 291.5 مليون شيكل بزيادة وصلت ما نسبته 55.8% عن الربع المناظر من العام 2011 في حين جاءت الزيادة عن الربع المناظر فيما يخص تحصيلات ضريبة القيمة المضافة ما نسبته 19.5% لتبلغ حوالي 157.8 مليون شيكل .

⁷ هذه الإيرادات هي عبارة عن رسوم لا تتأثر بالانشطة الاقتصادية ويتم تحصيل أغلبها بشكل مباشر دون تدخل الجانب الإسرائيلي باستثناء ضريبة الخروج التي يدفعها المواطن الفلسطيني المغادر عبر معبر الكرامة.

بين الربعي المتناظرين، لتبلغ حوالي 197 مليون دولار. وتوزعت هذه المنح بين الآلية الفلسطينية الأوروبية (بيغاس) بحوالي 101.4 مليون دولار، والبنك الدولي 65.5 مليون دولار، ومنح عربية (من دولة قطر) بحوالي 30 مليون دولار. أما المنح المقدمة للتمويل التطويري فقد انخفضت خلال الربع الأول من عام 2012 إلى 14 مليون دولار مقارنة بنحو 21.4 مليون دولار للربع الرابع من عام 2011 ونحو 25 مليون دولار في الربع الأول من عام 2011 (انظر الجدول 3-3).

أما فيما يتعلق بمصادر التمويل الخارجية (المنح والمساعدات) المخصصة لدعم الموازنة والمشاريع التطويرية، فقد ارتفعت خلال الربع الأول من عام 2012 بشكل أعلى من المتوقع وبنحو 37% لتبلغ حوالي 211 مليون دولار، ويعود ذلك إلى تحويل منح عربية، وارتفاع الدعم المقدم من المانحين الدوليين بشكل عام. ولكن المنح والمساعدات الخارجية كانت أقل من نظيرتها في الربع الأول من العام السابق بنحو 2.4%.

ارتفعت المنح والمساعدات المقدمة لدعم الموازنة العامة بنحو 48.5% ما بين الربعين المتتاليين وبنسبة 3.1% ما

جدول 3-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية

خلال الربع الأول 2012

البيان	2011				2012
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
التمويل لدعم الموازنة	191.1	122.0	362.9	132.6	197.0
منح عربية	52.9	26.0	207.3	0.0	30.1
منح دولية	138.1	96.1	155.6	132.6	166.9
التمويل التطويري	25.1	25.2	96.9	21.4	14.3
إجمالي التمويل الخارجي	216.2	147.3	459.8	154.1	211.3

المصدر: جدول رقم (7) - جدول الدعم الخارجي.

2-3 تحليل بنود النفقات العامة

الجارية والتطويرية على حد سواء. كما تجدر الإشارة إلى تراجع النفقات العامة لهذا الربع مقارنةً بالربع الأول من العام 2011 وبنحو 9%.

شهدت النفقات العامة تراجعاً بنسبة 11% خلال الربع الأول من عام 2012 لتبلغ حوالي 721 مليون دولار. وقد جاء التراجع في النفقات العامة على خلفية انخفاض النفقات

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة خلال الربع الأول 2012

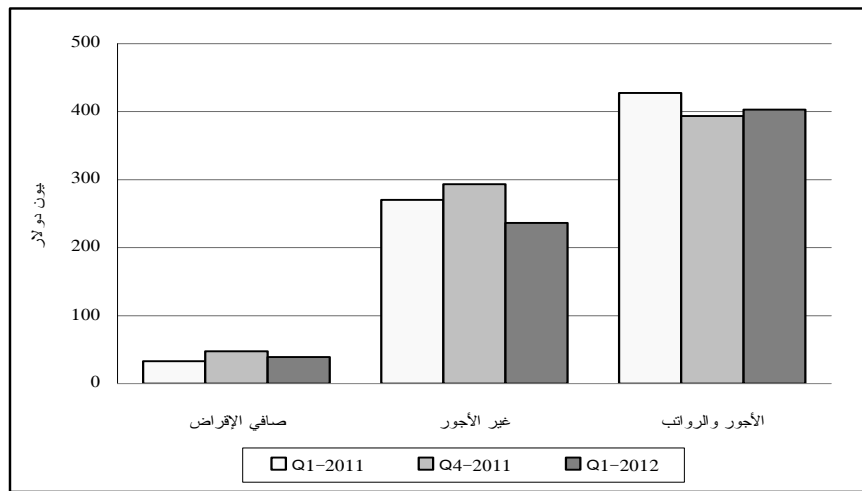
البيان	2011				2012
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
النفقات الجارية (مليون دولار)	730.4	780.0	715.5	734.8	678.5
كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	92.0	87.7	93.6	90.8	94.1
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	31.2	30.0	28.3	29.3	28.0
النفقات التطويرية (مليون دولار)	63.2	109.4	49.1	74.4	42.4
كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	8.0	12.3	6.4	9.2	5.9
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.7	4.2	1.9	3.0	1.7
إجمالي النفقات العامة (مليون دولار)	793.5	889.5	764.6	809.2	720.9
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	33.9	34.2	30.2	32.2	29.8

المصدر: جدول 3-1

كما سجل الإنفاق على صافي الإفراض تراجعاً ملحوظاً بنحو 18% خلال الربع الأول من عام 2012 مقارنة مع الربع السابق⁸. أما فيما يتعلق بالنفقات التطويرية فقد تراجعت لتبلغ 42.4 مليون دولار مقارنة مع 74.4 مليون دولار خلال الربع السابق.

ويعزى التراجع في الإنفاق الجاري بالدرجة الأساس إلى قيام السلطة الوطنية بتخفيض نفقات بند غير الأجر بنحو 20% مقارنة بالربع السابق، جراء تراجع الإنفاق التشغيلي على مراكز المسؤولية للسلطة الوطنية وتراجع تحويلات السلطة للمتقاعدين وتحويلاتها لصالح الخدمات الاجتماعية التي تتم عبر الوزارت (باستثناء مخصصات وزارة شؤون الأسرى).

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية



المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

3-3 الفائض/العجز المالي

أدى تراجع النفقات الجارية وارتفاع إجمالي الإيرادات المحلية (الصافية)، إلى تراجع العجز الجاري خلال هذا الربع ليبلغ حوالي 110 مليون دولار مقارنة مع 220.6 مليون دولار خلال الربع السابق، وبقاءه أيضاً أقل من نظيره في الربع الأول من عام 2011 (حوالي 150 مليون دولار). وبشكل عام فقد شكّل هذا العجز حوالي 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 8.8% في الربع الرابع من العام 2011.

ومن المعلوم أن المكون الأكبر في الإنفاق الجاري هو الأجر والرواتب⁹. وتشير البيانات إلى ارتفاع هذا البند خلال الربع الأول من 2012 بنحو 2.4% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ نحو 403 مليون دولار.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيمة فاتورة الرواتب النقدية والتي بلغت 403 مليون دولار قد جاءت دون مستوى الالتزام بحوالي 35.3 مليون دولار كما سيُبين معنا لاحقاً عند تحليل البند المتعلق بمتأخرات السلطة الوطنية. ويمثل هذا الفرق قصوراً في تغطية القيمة الفعلية لفاتورة الرواتب، وهو ناتج عن قصور في السيولة المتاحة للخزينة.

⁸ يمثل بند صافي الإفراض المبالغ التي يتم تحويلها بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء في غزة ولتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، أو بشكل غير

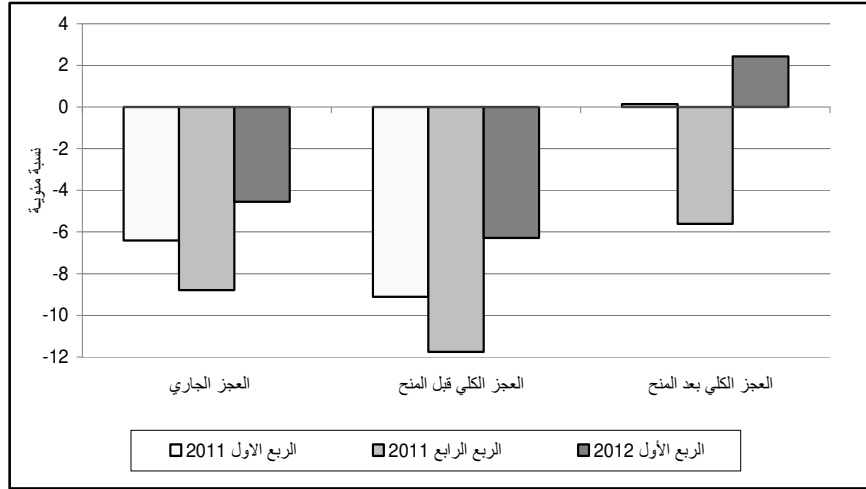
مباشر عبر المبالغ التي يتم استقطاعها من إيرادات المقاصة وتحويلها لشركات المنافع العامة الإسرائيلية.

⁹ تستحوذ فاتورة الأجر والرواتب على حصة الأسد من النفقات الجارية وقد وصلت حصتها لهذا الربع ما نسبته 59.4% مقارنة نحو 53.6% للربع السابق ومقارنة بنحو 58.5% للربع المناظر.

(التي تستحق في أغلبها لتغطية العمليات التشغيلية للسلطة) فقد بلغت في الربع الأول من العام 2012 نحو 91 مليون دولار وهي أعلى قيمة منذ العام 2008 وتعادل ضعف متأخرات هذا البند في الربع المناظر من العام 2011.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التحسن في أداء الرصيد الجاري للموازنة الفلسطينية لا يعكس بأي حال من الأحوال تغييراً هيكلياً على جانبي الموازنة فعند النظر إلى المتأخرات المتراكمة على الخزينة فيما يخص بند نفقات غير الأجور

شكل 3-3: مؤشرات العجز (أساس نقدي) كنسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي



المصدر: جدول 3-1.

تخص الإنفاق التطويري (15 مليون). بالمقابل بلغت المطلوبات لصالح السلطة الفلسطينية نحو 8.8 مليون دولار، ليكون بذلك صافي تراكم المتأخرات على السلطة الفلسطينية خلال هذا الربع نحو 168 مليون دولار. وعند إضافة صافي تراكم المتأخرات إلى العجز الجاري على الأساس النقدي (110 مليون دولار) يكون رصيد العجز الجاري وفقاً لأساس الالتزام حوالي 278 مليون دولار.

بلغ العجز الكلي قبل المنح والمساعدات نحو 152.5 مليون دولار (6.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 11.7% للربع السابق). أما فيما يخص رصيد الموازنة بعد المنح والمساعدات، فقد سجل فائضاً بحوالي 58.7 مليون دولار، مقارنة مع عجز بحوالي 141 مليون دولار للربع السابق ومقارنة بفائض بلغ 3.3 مليون دولار خلال الربع المناظر من العام السابق.

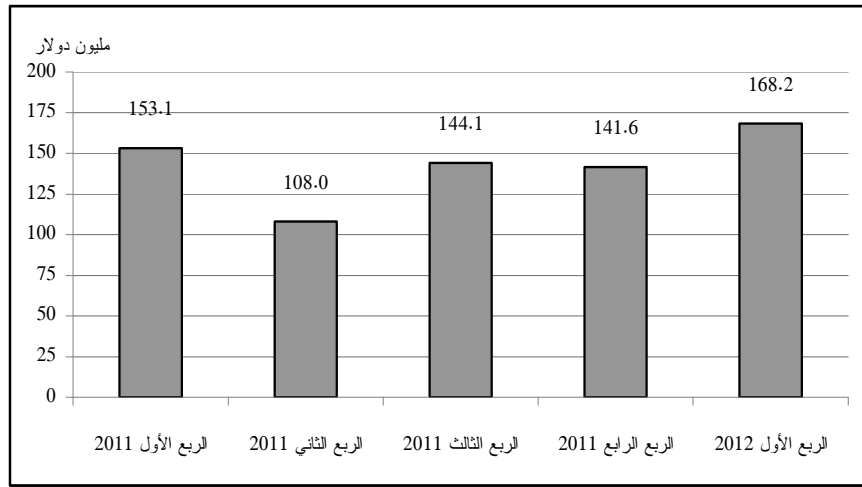
وبدلل تراكم المتأخرات على السلطة الوطنية بأنها ما زالت تعاني من صعوبات في سد فجوة التمويل من خلال الجباية المحلية وحدها من دون اللجوء إلى الحصول على دعم إضافي من المانحين الدوليين. ويؤدي تأخير دفع المستحقات، خصوصاً تلك المستحقة للقطاع الخاص إلى فرض تكلفة كبيرة على الموازنة من حيث غرامات التأخير التي يشترطها موردو السلع والخدمات من القطاع الخاص. كما أن تراكم المتأخرات يعني عملياً أن الدين العام على السلطة الوطنية أعلى بكثير من الأرقام المنشورة.

3-4 صافي تراكم المتأخرات - الفائض/العجز المالي

ما بين الأساس النقدي وأساس الالتزام

بلغ إجمالي تراكم المتأخرات على السلطة الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2012 حوالي 177 مليون دولار¹⁰. وقد توزعت المستحقات بين إرجاعات ضريبية (36 مليون)، ومتأخرات لصالح القطاع الخاص (91 مليون)، ومتأخرات الأجور والرواتب (35 مليون)، ومتأخرات

¹⁰ بند صافي تراكم المتأخرات = المطلوبات لصالح السلطة الفلسطينية ناقص الالتزامات المستحقة عليها. ويعبر هذا عن الفارق بين العجز على أساس نقدي والعجز على أساس الاستحقاق.

شكل 3-4: التطورات الربعية على صافي تراكم المتأخرات خلال الربع الأول 2012¹¹

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

5-3 إيرادات المقاصة

مكونات المقاصة يُلاحظ بأن ارتفاع العائد من ضريبة القيمة المضافة بنحو 6.8% هو مصدر الارتفاع الرئيس في إيرادات المقاصة. كما يلاحظ أيضاً أن مساهمة المكونات الرئيسية الثلاثة (القيمة المضافة والجمارك والمحروقات) متعادلة تقريباً وتعادل الثلث لكل بند.

يعرض الجدول 3-5 التطورات الربعية في إيرادات المقاصة (على أساس الالتزام). ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 357 مليون دولار خلال الربع الأول من العام 2012 (ارتفاع بمقدار 1.7% عن الربع السابق و 8.4% مقارنة بالربع المناظر). وعند النظر في

جدول 3-5: إيرادات المقاصة (أساس الالتزام)

2012		2011			البيان
الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
357.2	351.3	379.0	365.4	329.6	إيرادات مقاصة
123.8	126.2	132.6	130.0	115.9	الجمارك
119.6	112.0	119.2	118.0	104.1	القيمة مضافة
112.0	112.7	119.2	115.6	109.9	المحروقات
0	0	0	0	0	ضريبة الشراء
0.6	0.5	7.0	0	0.6	ضريبة الدخل
1.2	-0.1	1.1	1.8	-0.8	أخرى
62.8	68.3	69.5	68.2	56.8	إيرادات المقاصة بالنسبة لإجمالي الإيرادات المحلية الصافية (%)
45.8	52.6	37.7	53.5	41.4	إيرادات المقاصة بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) (%)
14.7	14.0	15.0	14.0	14.1	إيرادات المقاصة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي* (%)

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام)، وزارة المالية.

* الناتج المحلي الإجمالي هو بالأسعار الجارية.

¹¹ الاختلاف في تقدير هذا البند عن الأرقام الواردة في أعداد المراقب الماضية يعود على قيام وزارة المالية بتحديث بياناتها للأرباح السابقة بالكامل.

6-3 الدين العام

جاء لتغطية مستحقات تخصص هيئة البترول (انظر الجدول 3-6). وتجدر الإشارة إلى أن خدمة الدين العام لهذا الربع قد بلغت حوالي 7.3 مليون دولار.

من جهة أخرى، ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي خلال الربع الأول من عام 2012 إلى 23% بزيادة نقطة مئوية واحدة عن النسبة في الربع السابق.

شهد الدين العام خلال الربع الأول من العام 2012 ارتفاعاً محدوداً وبأقل من 1% مقارنة بالربع السابق، ليبقى عند حوالي 2.2 مليار دولار. وتوزع مناصفة تقريباً بين دين خارجي ودين محلي. وقد توزع الدين الخارجي بين مؤسسات مالية عربية (56%)، ومؤسسات دولية وإقليمية (30%)، وقروض ثنائية (14%). أما الدين المحلي فقد كان في أغلبه مستحقاً للجهاز المصرفي علماً أن نحو 13% منه

جدول 3-6: الدين العام خلال الربع الأول من 2012

(مليون دولار)					
البيان	2011				2012
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
أ- الدين المحلي	907.3	1,123.7	827.7	1,098.5	1,101.7
قروض البنوك	402.6	433.4	376.9	506.1	481.4
قصير الأجل	0	0	167.0	168.5	162.8
طويل الأجل	0	0	209.9	337.6	318.6
تسهيلات بنكية	362.2	529.9	302.7	441.0	448.0
قصير الأجل	0	0	302.7	441.0	448.0
قروض هيئة البترول	133.2	150.8	139.3	142.8	164.1
قصير الأجل	0	0	139.3	142.8	164.1
قروض مؤسسات عامة أخرى	9.2	9.6	8.7	8.6	8.2
قصير الأجل	0	0	8.7	8.6	8.2
ب- الدين الخارجي	1,045.6	1,046.9	1,116.2	1,114.3	1,126.7
مؤسسات مالية عربية	539.2	539.8	617.3	617.2	630.7
صندوق الأقصى	444.1	444.1	522.7	522.4	522.4
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	42.1	42.2	42.4	43.3	56.3
البنك الاسلامي للتنمية	53.0	53.5	52.2	51.5	52.0
مؤسسات مالية إقليمية ودولية	346.6	346.2	342.4	341.9	338.1
البنك الدولي	301.0	300.0	298.0	297.0	295.0
بنك الاستثمار الأوروبي	23.4	23.9	22.1	22.6	20.7
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	3.5	3.5	3.4	3.3	3.3
الأوبك	18.7	18.8	18.9	19.0	19.1
قروض ثنائية	159.8	160.9	156.5	155.2	157.9
مجموع الدين العام	1,952.9	2,170.6	1,943.9	2,212.8	2,228.4

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

صندوق 3: ضريبة القيمة المضافة واتفاق باريس!

تواجه الموازنة العامة الاسرائيلية عجزاً بقيمة 29.7 مليار شيكل خلال العام 2012. ويزيد هذا العجز بمقدار 60% عما تم توقعه عند وضع مشروع الموازنة. وفي أثناء التحضير لاعداد موازنة العام 2013، اقترحت دائرة اعداد الموازنة في وزارة المالية الاسرائيلية رفع ضريبة القيمة المضافة في اسرائيل من 16% إلى 17%. لا بل تم اقتراح أن يبدأ تطبيق التعرفة الجديدة في مطلع تموز من العام الحالي. ويتوقع أن يؤدي رفع ضريبة القيمة المضافة بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى زيادة الإيرادات بمقدار 4 مليار شيكل/سنة¹². وقد دارت نقاشات حامية حول هذا الاقتراح وحول تبعاته السلبية على المواطنين، وهو ما أدى إلى رفضه من قبل الحكومة. وبدلاً من رفع الضريبة، قرّر رئيس الوزراء نتنياهو، زيادة نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي من 1.5% إلى 3%، لتبلغ قيمة العجز المتوقع في العام 2013 نحو 13.5 مليار شيكل¹³.

مع اقتراب الانتخابات الاسرائيلية واستمرار الاحتجاجات الشعبية في الشوارع الاسرائيلية على غلاء المعيشة يبدو قرار نتنياهو مناوراً سياسية ذكية وذلك لحساسية موضوع رفع ضريبة القيمة المضافة. إذ من المعلوم أن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة "تراجعية" (regressive tax) وليست تصاعديّة مثل ضريبة الدخل¹⁴. وبالتالي فإن رفع ضريبة القيمة المضافة سيؤثر سلباً بالمقام الأول على الشرائح الفقيرة.

كان من الممكن أن يؤدي رفع ضريبة القيمة المضافة في اسرائيل إلى رفع الضريبة أيضاً في الأراضي الفلسطينية. إذ ينص بروتوكول باريس على أن الفرق في ضريبة القيمة المضافة بين اسرائيل والأراضي الفلسطينية يجب أن لا يزيد على نقطتين مئويتين. وبما أن ضريبة القيمة المضافة الحالية في الأراضي الفلسطينية هي 14.5%، فإن اقتراح رفع ضريبة القيمة المضافة في اسرائيل إلى 17% كان يمكن أن يؤدي إلى رفع الضريبة في الأراضي الفلسطينية إلى 15% على الأقل.

هذا أمر له انعكاسات اجتماعية قوية خصوصاً وأن ضريبة القيمة المضافة تفرض في الأراضي الفلسطينية بشكل موحّد على كافة السلع بغض النظر عما إذا كانت هذه السلع ضرورية أو كمالية. ولكن رفع الضريبة من 14.5 إلى 15.5% (أي بمقدار نقطة مئوية واحدة) يمكن أن يولّد دخلاً إضافياً لموازنة السلطة الوطنية بمقدار 160 مليون شيكل/سنة (أو بمقدار 80 مليون شيكل تقريباً إذا ما كانت الزيادة هي بمقدار نصف بالمائة فقط). وهذا إيراد إضافي مهم يمكن أن يساعد في سدّ عجز الموازنة ولكن تبعاته الاجتماعية، كما ذكرنا، باهظة.

جدول 1: ضريبة القيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية

2011	2010	2009	
2,297.4	2,058.3	1,866.7	ضريبة القيمة المضافة (مليون شيكل)
10.3%	9.5%	9%	ضريبة القيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
35.9%	34.1%	36.2%	ضريبة القيمة المضافة كنسبة من إجمالي الإيرادات

يلاحظ من الجدول 1 أن إيراد ضريبة القيمة المضافة ارتفع بشكل مستمر خلال السنوات الماضية، وأن هذه الضريبة تمثل أكثر من ثلث إجمالي الإيرادات المحلية في موازنة السلطة الوطنية.

¹² <http://www.haaretz.com/business/vat-and-income-tax-rates-set-to-rise-1-corporate-tax-to-stay-unchanged-1.436822>

¹³ <http://www.globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=1000760344&fid=1725>

¹⁴ يقصد بـضريبة القيمة المضافة "التراجعية" أي أن أثرها يكون أكبر على الشرائح الأكثر فقراً ويقل أثرها كلما ازدادت الشرائح غنى، نظراً لأن الفقراء يخصصون نسبة أعلى من دخلهم للاستهلاك.

4. القطاع المصرفي¹⁵

1-4 التطورات الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف

يلخص الجدول 1-4 أهم البنود الرئيسية للميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. وفيما يلي عرض لأهم هذه التغيرات والتطورات.

1. جانب الأصول (الموجودات)

ارتفع صافي الموجودات بقيمة بلغت 40.8 مليون دولار وبنسبة 0.5% خلال الربع الأول من العام 2012 مقارنة مع الربع الرابع من العام السابق. وعند المقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 يلاحظ أن تلك الموجودات ارتفعت بنحو 4.8% أو ما يعادل 422 مليون دولار. وبالنظر إلى البنود الرئيسية لموجودات المصارف، يلاحظ أن صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة ارتفع بنسبة 3.2%، أما مجموع الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف فقد شهد انخفاضاً بنسبة 3.8% مقارنة بالربع الأخير من العام السابق. وهذا الانخفاض ناجم عن هبوط في أرصدة المصارف الخارجية بنسبة 5.2%.

أما عناصر الموجودات الأخرى، فيلاحظ ارتفاع في محفظة الأوراق المالية بنحو 3.4 مليون دولار، كذلك ارتفع بند النقدية وبند الاستثمارات بنحو 4.4%، وبنحو 2.9% على الترتيب. ويوضح الشكل 1-4 توزيع موجودات المصارف نهاية الربع الأول من العام 2012.

سجلت موجودات/مطلوبات إجمالي المصارف العاملة في فلسطين نمواً طفيفاً بنسبة 0.5% نهاية الربع الأول من العام 2012، مقارنة مع نهاية الربع الرابع من العام 2011. وبالمقارنة مع الربع المناظر من عام 2011 نجد أن نمواً بنسبة 4.8% قد تحقق.

وفيما يلي تلخيصاً لأهم التغيرات التي طرأت على البنود الرئيسية لجانب الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2012:

جانب الأصول:

- ✧ نمو صافي التسهيلات الائتمانية بنسبة 3.2%.
- ✧ تراجع الأرصدة الخارجية للمصارف بنسبة 5.2%.
- ✧ تراجع في أرصدة المصارف لدى سلطة النقد بنسبة 1.7%.
- ✧ ارتفاع أرصدة المصارف داخل فلسطين 0.4%.
- ✧ ارتفاع في مجموع صافي الاستثمارات بنسبة 2.9%.
- ✧ ارتفاع في بند النقدية بنسبة 4.4%.

جانب الخصوم:

- ✧ تراجع إجمالي الودائع بنحو 0.6%.
- ✧ نمو ودائع الجمهور (العملاء) بنحو 1%.
- ✧ تراجع أرصدة سلطة النقد لدى المصارف 24.5%.
- ✧ ارتفاع رأس مال المصارف بنسبة 4.3%.

ومن ناحية أخرى، بقي عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ثابتاً عند 18 مصرفاً حتى نهاية الربع الأول من العام 2012 ودون أي تغيير في عدد فروعها ومكاتبها عن الربع السابق (226 فرع ومكتب).

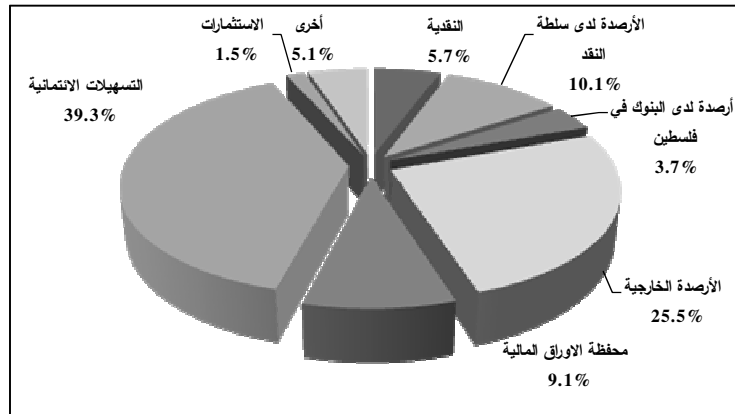
¹⁵ بيانات أولية قابلة للتعديل.

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الاراضي الفلسطينية
خلال أرباع العام 2011 والربع الأول 2012

(مليون دولار)					
2012	2011				البيان
الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	بيان الميزانية
9,151.1	9,110.3	8,860.5	8,837.2	8,728.9	الأصول (الإجمالي)
518.5	496.7	545.4	539.6	497.9	النقدية والمعادن الثمينة
3,600.3	3,743.7	3,722.2	3,502.2	3,782.3	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف
829.7	826.3	629.5	582.0	588.7	محفظه الأوراق المالية
3,594.5	3,482.8	3,215.2	3,434.8	3,094.8	التسهيلات الائتمانية المباشرة
6.1	5.9	5.2	5.4	3.7	القبولات المصرفية
141.4	137.4	310.2	311.5	357.8	الاستثمارات
175.1	171.3	163.3	152.9	142.7	الأصول الثابتة
285.6	246.2	269.5	308.7	261.0	الأصول الأخرى
9,151.1	9,110.3	8,860.5	8,837.2	8,728.9	المطلوبات (الإجمالي)
530.5	646.5	474.8	452.8	418.6	أرصدة سلطة النقد والمصارف
7,045.4	6,972.5	6,820.5	6,950.3	6,928.8	إجمالي ودائع الجمهور
14.5	16.2	17.7	17.8	13.4	القبولات المنفذة والقائمة
141.8	122.0	217.4	117.5	114.5	المطلوبات الأخرى
186.7	171.1	173.8	167.1	155.7	مخصص ضرائب وأخرى
1,232.3	1,182.0	1,156.3	1,131.7	1,098.6	حقوق الملكية

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

شكل 4-1: هيكل موجودات المصارف نهاية الربع الأول من العام 2012



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

التسهيلات الائتمانية المباشرة

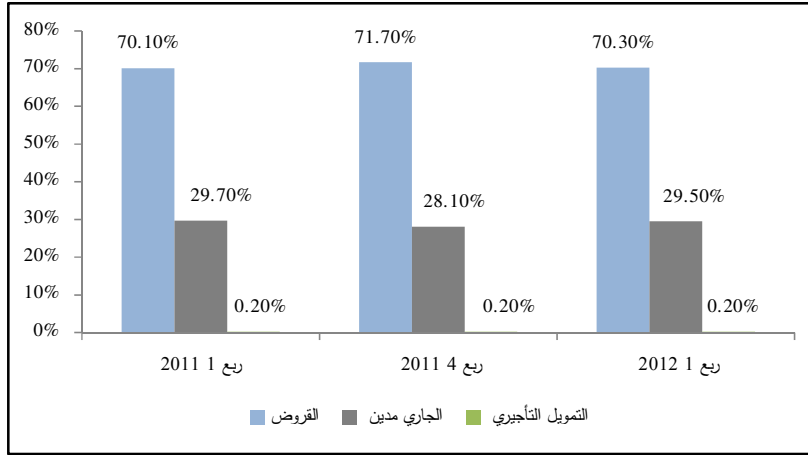
مكونات التسهيلات الائتمانية يلاحظ نمو القروض بنحو 30 مليون دولار وبنسبة 1.2%، أما تسهيلات الجاري مدين فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة 8.3%، وذلك نتيجة لزيادة حصة السلطة الوطنية من هذا التسهيل بمقدار 50 مليون دولار.

شكلت التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الأول من العام 2012 ما نسبته 39% من موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث ارتفعت حصتها بنحو نقطة مئوية واحدة مقارنة بما كانت عليه في الربع الرابع من العام 2011، أو ما يعادل نحو 111.7 مليون دولار. ومن خلال تحليل

السابق. في المقابل ازدادت حصة تسهيلات الجاري مدين، فيما بقيت حصة التمويل التأجيري ثابتة عند 0.2% (انظر الشكل 4-2).

استمرت سيطرة القروض بأهمية نسبية بلغت 70% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة، متراجعة بنحو 1.4 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأخير من العام

شكل 4-2: الأهمية النسبية لأنواع التسهيلات الائتمانية



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف.

يلاحظ استحواد الضفة الغربية (بما فيها التسهيلات للقطاع العام ولغير المقيمين) على 91% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، أما النسبة الباقية فكانت من نصيب قطاع غزة (انظر الجدول 4-2).

جدول 4-2: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال أرباع العام 2011 والربع الأول 2012 (مليون دولار)

2012	2011				
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
حسب التوزيع الجغرافي					
3,273.4	3,174.6	2,937.4	3,173.3	2,858.6	الضفة الغربية*
321.0	308.2	277.8	261.5	236.2	قطاع غزة
حسب الجهة المستفيدة					
1,121.0	1,108.9	856.4	1,118.1	915.7	قطاع عام
2,419.0	2,318.2	2,303.8	2,256.2	2,116.8	قطاع خاص مقيم
54.5	55.7	55.0	60.5	61.3	قطاع خاص غير مقيم
حسب نوع التسهيل					
2,526.1	2,496.0	2,347.1	2,316.2	2,169.7	قروض
1,060.1	978.8	860.6	1,111.1	918.2	جاري مدين
8.2	8.0	7.5	7.5	6.9	تمويل تأجيري
حسب نوع العملة					
2,209.4	2,206.7	2,009.8	2,011.5	1,873.3	دولار أمريكي
427.8	404.9	419.5	454.0	320.5	دينار أردني
935.0	851.2	764.4	948.6	879.8	شيفل إسرائيلي
22.8	20.0	21.5	20.7	21.2	عملات أخرى

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

*القروض في الضفة الغربية تشمل القروض المقدمة للسلطة الوطنية، وكذلك القروض المقدمة لغير المقيمين.

أما فيما يتعلق بتوزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الربع الأول من عام 2012، فإن الجدول 3-4 يشير إلى هيمنة قطاع العقارات والإنشاءات على الحصة الأكبر من التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 21.4%، ثم قطاع التجارة بشقيها الخارجية والداخلية بنسبة 21.2%، تلاها القروض الاستهلاكية بنسبة 16.5%¹⁶.

وفيما يتعلق بتوزيع التسهيلات الائتمانية ما بين القطاعين العام والخاص فقد أظهرت البيانات استقرار حصة كل منهما (31% للقطاع العام). كما توزعت التسهيلات الائتمانية بحسب نوع العملة بنسب متفاوتة مع استمرار سيطرة الدولار الأمريكي على النصيب الأكبر منها، حيث شكّلت نحو 62% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال الربع الأول من 2012. أما التسهيلات الائتمانية الممنوحة بعملة الشيكل فقد شكّلت 26% (انظر جدول 4-2).

جدول 3-4: حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة من رصيد تسهيلات القطاع الخاص خلال أرباع العام 2011 والربع الأول 2012

حصة القطاع (مليون دولار)										القطاع الاقتصادي
2012		2011								
النسبة	الربع الأول	النسبة	الربع الرابع	النسبة	الربع الثالث	النسبة	الربع الثاني	النسبة	الربع الأول	
21.4	542.6	16.6	406.4	16.5	401.3	16.2	385.3	16.4	368.2	العقارات والإنشاءات
1.0	24.9	1.0	22.9	0.9	21.9	1.2	27.4	3.7	83.3	تطوير الأراضي
10.5	267.0	12.3	302.0	12.0	292.5	12.4	295.3	12.8	287.7	التعدين والصناعة
21.2	538.9	20.0	491.3	20.5	497.9	20.9	498.3	19.1	427.5	التجارة الداخلية والخارجية
1.8	44.7	1.4	34.8	1.3	31.8	1.3	31.8	2.2	49.5	الزراعة والثروة الحيوانية
2.1	53.1	2.0	50.0	2.1	51.4	2.1	49.4	2.4	52.6	السياحة والفنادق والمطاعم
0.8	21.5	1.0	22.6	1.1	25.7	1	24.3	1	21.9	النقل والمواصلات
11.3	286.5	12.0	295.2	15.6	377.9	16.1	383.0	20.5	458.8	الخدمات
2.6	65.4	2.7	66.3	2.8	67.5	2.9	70.0	2.4	54.5	تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية
4.0	102.7	4.8	118.7	4.7	114.5	4.1	97.5	4.3	93.2	تمويل شراء السيارات
16.5	419.6	17.0	417.0	15.1	365.8	13.9	330.9	7.7	172.4	تمويل السلع الاستهلاكية
6.7	169.2	9.2	224.7	7.4	180.0	7.9	188.4	7.5	168.8	أخرى في القطاع الخاص
100	2,536.1	100	2,451.9	100	2,428.2	100	2,381.6	100	2,238.4	المجموع

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية

شكّلت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد ما نسبته 10% من موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2012، وبقيمة بلغت نحو 925 مليون دولار. وتوزعت هذه الأرصدة ما بين احتياطات إلزامية بنسبة 71%، وحسابات جارية بنسبة 6%، وحسابات أخرى بنسبة 23%.

أرصدة المصارف الخارجية

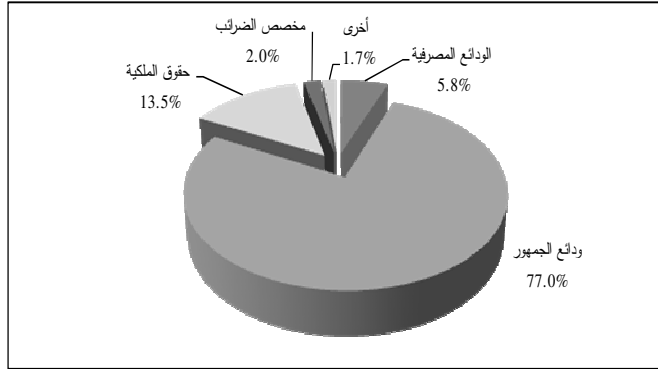
شكّلت أرصدة المصارف الخارجية ما نسبته 25.5% من مجموع موجودات المصارف منخفضة بنحو 1.5 نقطة مئوية مقارنة مع نسبتها في الربع الرابع من العام 2011. وهذا التراجع ترافق مع زيادة نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع موجودات المصارف بحوالي 1.1 نقطة مئوية خلال نفس فترة المقارنة.

¹⁶ حصص كل قطاع تشتمل على المخصصات أيضاً، لذا يمكن ظهور فروق في المجموع بين الأرقام في الجدولين 3-4، 4-4.

2. جانب المطلوبات

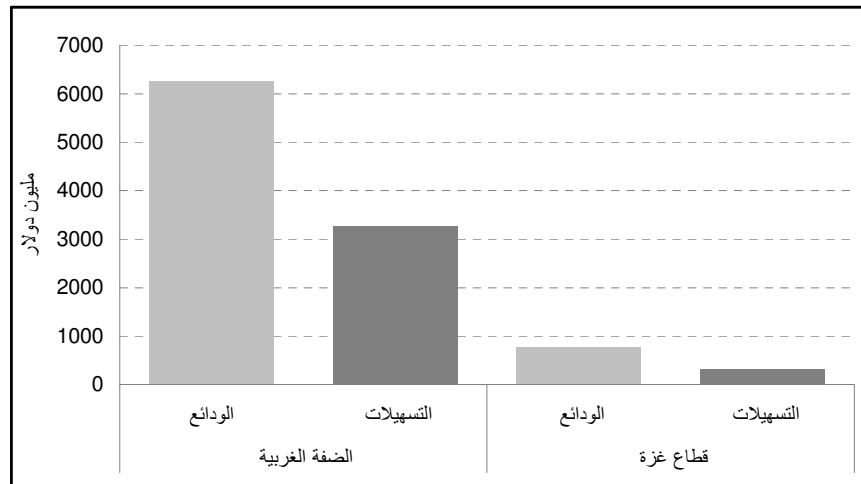
يتكون جانب المطلوبات للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بشكل رئيسي من إجمالي ودائع الجمهور (77%) ومن حقوق الملكية (13.5%). وبلغت ودائع الجمهور في نهاية الربع الأول من العام 2012 حوالي 7,045 مليون دولار، مسجلة نمواً بنحو نقطة مئوية واحدة عن الربع السابق، وزيادة بمقدار 1.7% عن الربع المناظر من عام 2011 (انظر الشكل 3-4).

شكل 3-4: هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الأول 2012



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعّة للمصارف.
• المطلوبات الأخرى تشمل: القبولات المنفذة والقائمة.

شكل 4-4: التسهيلات الائتمانية وودائع الجمهور في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية الربع الأول 2012

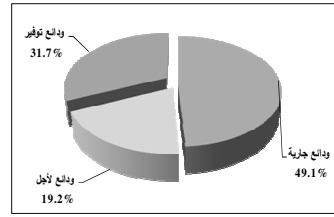


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعّة للمصارف.

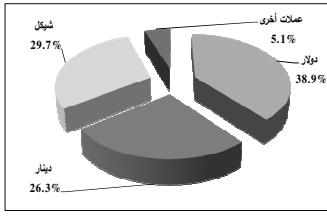
ودائع الجمهور، إذ شكلت نحو 39%، وشكلت عملة الشيكال 30% من إجمالي تلك الودائع، ثم تلاها الدينار الأردني بنسبة 26% (انظر الشكل 4-6).

شكلت الودائع الجارية (تحت الطلب) ما نسبته 49% من إجمالي ودائع الجمهور، في حين شكلت الودائع الآجلة 32%، أما ودائع التوفير فشكلت 19% (انظر الشكل 4-5). واستمرت سيطرة عملة الدولار الأمريكي على إجمالي

شكل 4-5: توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الأول 2012



شكل 4-6: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع عملة الإيداع نهاية الربع الأول 2012



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

التسهيلات الائتمانية إلى الودائع غير المصرفية إلى 51% خلال الربع الأول من 2012، مقارنة بنحو 45% في الربع المناظر من عام 2011. كما ارتفعت نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص إلى ودائع ذلك القطاع خلال الربع الأول من العام لتصل إلى 38%، مقارنة بنحو 35% في الربع المناظر. أما نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي الموجودات فقد بلغت 77% خلال الربع الأول 2012 مقارنة بنحو 79% خلال الربع المناظر من 2011. وفي نفس السياق فقد شكّلت الأرصدة الخارجية إلى إجمالي الودائع نحو 33% مقارنة بنحو 34% خلال الربع الأول من عام 2011.

سجل مجموع رأس المال (حقوق الملكية) لمجموع المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نمواً بنسبة 4.3% في نهاية الربع الأول من العام 2012 مقارنة بنهاية الربع السابق، ليلعب 1,232 مليون دولار.

4-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي

أظهرت المؤشرات العامة لأداء المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بعض التغيرات خلال الربع الأول من العام 2012 مقارنة مع الربع الرابع والربع المناظر من العام 2011 (انظر الجدول 4-4). فقد ارتفعت نسبة

جدول 4-4: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي خلال أرباع العام 2011 والربع الأول 2012

(نسبة مئوية)

المؤشر	2011				
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
التسهيلات الائتمانية/الودائع غير المصرفية	44.7	49.4	47.1	50.0	51.0
تسهيلات القطاع الخاص الائتمانية/ودائع القطاع الخاص	34.9	36.2	37.5	37.3	38.3
الأرصدة الخارجية/إجمالي الودائع	33.9	31.0	34.8	32.4	33.2
ودائع العملاء/إجمالي الموجودات	79.4	78.7	77.0	76.5	77.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

4-3 نشاط غرف المقاصة

تفيد بيانات غرفتي المقاصة التابعة لسلطة النقد في كل من رام الله وغزة، أن إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص مع نهاية الربع الأول من العام 2012 بلغت نحو المليار شيك بقيمة 2,604 مليون دولار. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة

أرباح المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

بلغ صافي دخل المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2012 حوالي 38 مليون دولار، مرتفعة بنحو 39% مقارنة بالربع الأخير من العام السابق، ومتراجعة بنحو 0.6 نقطة مئوية مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011.

تطبيق نظام الشيكات المعادة الآلي الذي يعمل على الحد من ظاهرة الشيكات المعادة من خلال تصنيف العملاء. هذا إلى جانب تراجع نشاط الاقتصاد المحلي خلال الربع الأول من العام 2012.

4.4% في العدد و 9.3% في القيمة مقارنة مع الربع الأخير من العام السابق. كما يلاحظ أيضاً خلال نفس الفترة انخفاض في عدد وقيمة الشيكات المعادة (انظر الجدول 4-5). ويعزى هذا الانخفاض، بشكل أساسي، إلى فعالية

جدول 4-5: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها خلال أرباع العام 2011 والربع الأول 2012

الفترة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		نسبة المعاد / المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)	العدد (%)	القيمة (%)
الربع الأول 2011	981,188	2,882.7	106,141	167.2	10.8	5.8
الربع الثاني 2011	1,001,249	3,059.2	115,883	175.6	11.6	5.7
الربع الثالث 2011	1,010,402	3,055.7	134,574	213.2	13.3	7.0
الربع الرابع 2011	1,055,827	2,870.8	131,518	202.1	12.5	7.0
الربع الأول 2012	1,009,857	2,604.4	119,019	180.3	11.8	6.9

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

4-4 بورصة فلسطين

للربع الأول من العام 2012 نحو 6.1% مقارنة

مع 5.7% خلال الربع الرابع من العام 2011.

- نسبة الدوران¹⁸: بلغت هذه النسبة في الربع الأول من العام 2012 نحو 3.4%، وهي نفس معدل الدوران خلال الربع السابق. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع الاستثمار 4.1%، قطاع الصناعة 2.3%، قطاع البنوك والخدمات المالية 3.7%، قطاع الخدمات 3.4% وقطاع التأمين 0.6%.

✧ درجة التركيز¹⁹:

حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 79% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الربع الأول من العام 2012. وهذه الشركات هي الاتصالات الفلسطينية (45%)، بنك فلسطين (14.0%)، فلسطين للتنمية والاستثمار (12%)، وموبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات (5%)، والبنك الإسلامي العربي (3%).

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه: مؤشرات السوق المالي:

- الرسملة السوقية¹⁷: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2011 نحو 32% مقارنة بـ 29% في العام 2010.

- عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الأول من العام 2012، 46 شركة، وتتنوع الشركات المدرجة على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (8 شركات)، قطاع الصناعة (11 شركات)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (8 شركات) وقطاع الخدمات (12 شركة).

✧ مؤشرات السيولة:

- نسبة قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين

¹⁸ يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن يتبع بها الأسهم.

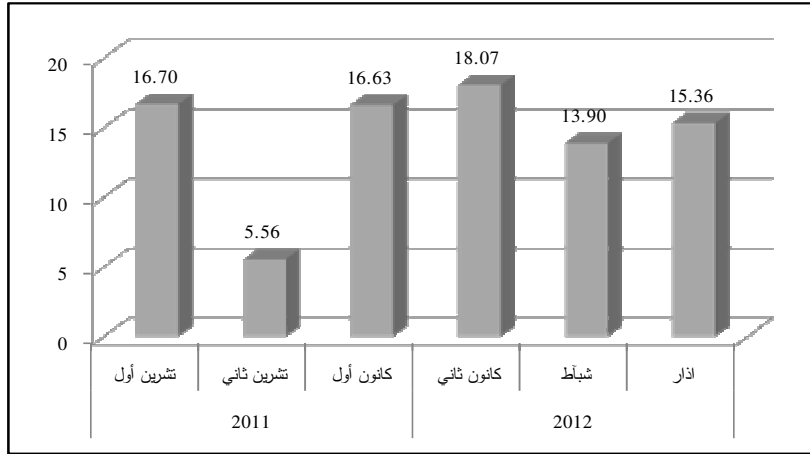
¹⁹ يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة.

¹⁷ يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها.

المتداولة نحو 95.74 مليون دولار في الربع الأول من العام 2012، بارتفاع مقداره 1% عن الربع السابق (انظر شكل 4-8).

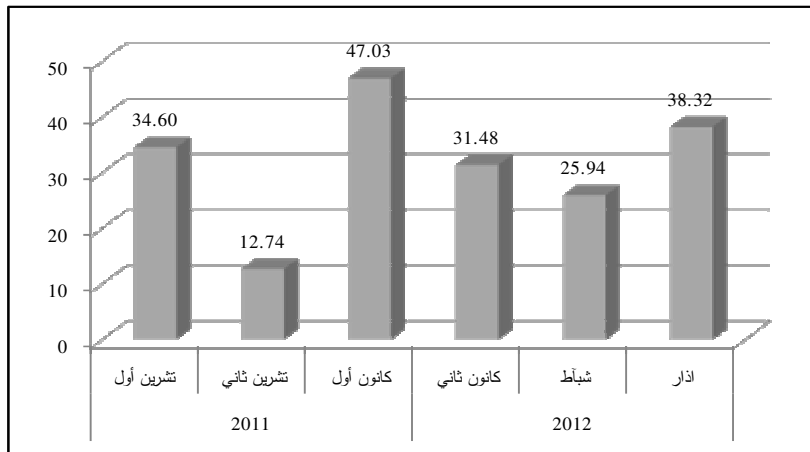
بلغت أعداد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال الربع الأول من العام 2012 نحو 47.33 مليون سهم، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 22% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2011 (انظر شكل 4-7). وبلغت قيمة الأسهم

شكل 4-7: عدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الرابع 2011 والربع الأول 2012 (مليون سهم)



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

شكل 4-8: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الرابع، 2011، والربع الأول 2012 (مليون دولار)



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

مؤشر القدس

نحو 83% من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة.

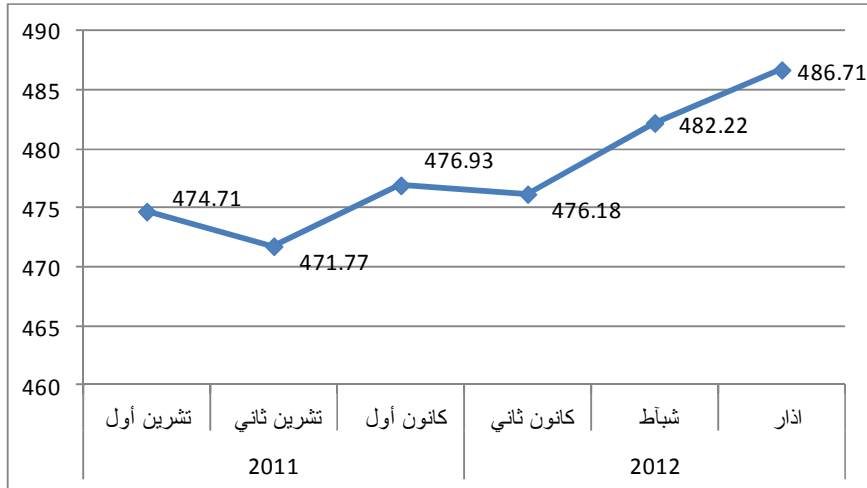
بدأت بورصة فلسطين بالعمل بمؤشر القدس المعدل اعتباراً من أول جلسة تداول في العام 2012، ويضم مؤشر القدس لهذا العام 15 شركة من أصل 46 شركة مدرجة، وتشكل

الفلسطينية (PALTEL)، الفلسطينية للكهرباء (PEC)، وموبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات (WATANIYA). وأخيراً ثلاث شركات من قطاع الصناعة (بيرزيت للأدوية (BPC)، سجائر القدس (JCC)، ومطاحن القمح الذهبي (GMC)).

وقد أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الأول من العام 2012 عند 486.71 نقطة، متقدماً بـ 9.78 نقطة عن إغلاق الربع الرابع من العام السابق (انظر شكل 4-9)، ويعود هذا إلى ارتفاع مؤشرات كل من قطاع التأمين (ارتفع بنسبة 7.4%)، قطاع الاستثمار (ارتفع بنسبة 4.8%)، قطاع البنوك والخدمات المالية (ارتفع بنسبة 2.5%)، وقطاع الخدمات (ارتفع بنسبة 1%).

كان مؤشر القدس في العام 2011 يضم 12 شركة، حيث أضيف إليها أربع شركات جديدة، وتم استثناء شركة واحدة منها لتشكيل مؤشر القدس للعام الحالي²⁰. ويغطي مؤشر القدس شركات من جميع قطاعات العمل في بورصة فلسطين: أربع شركات من قطاع الاستثمار (فلسطين للتنمية والاستثمار (PADICO)، فلسطين للاستثمار الصناعي (PIIC)، فلسطين للاستثمار العقاري (PRICO)، والاتحاد للأعمار والاستثمار (UCI)). وأربع شركات من قطاع البنوك والخدمات المالية (البنك الإسلامي العربي (AIP)، بنك فلسطين (BOP)، البنك الإسلامي الفلسطيني (ISBK)، وبنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة (AMP)). وشركة واحدة من قطاع التأمين (المجموعة الأهلية للتأمين (AIG))، وثلاث شركات من قطاع الخدمات (الاتصالات

شكل 4-9: مؤشر القدس لأشهر الربع الرابع 2011، وأشهر الربع الأول 2012



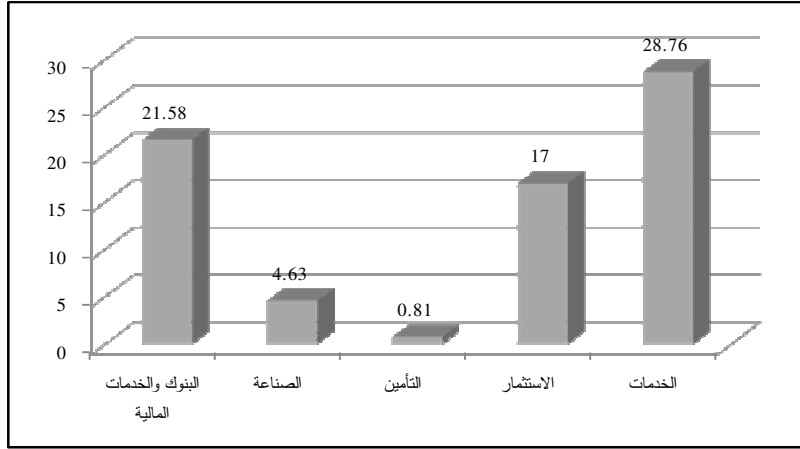
المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الأول من العام 2012 حوالي 2.8 مليار دولار، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 2% مقارنةً بنهاية العام 2011. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 52.2%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 21.5%.

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر منها في الربع الأول من العام 2012، بنسبة 39.5%، يليه كلا من قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع الاستثمار بنسب 29.7% و 23.4% على التوالي (انظر شكل 4-10).

²⁰ الشركات التي تم إضافتها إلى مؤشر القدس في العام 2012 هي الاتحاد للأعمار والاستثمار (UCI)، بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة (AMP)، موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات (WATANIYA)، ومطاحن القمح الذهبي (GMC)، وتم استثناء الشركة الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية (WASSEL).

شكل 4-10: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع
خلال الربع الأول، 2012 (مليون دولار)



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

صندوق 4: فلسطين ومنظمة التجارة العالمية

يعقد معهد ماس سلسلة جلسات حوارية تحت عنوان "الطاولة المستديرة" لنقاش قضايا الساعة وتوفير توصيات سياسية لأصحاب القرار.. ولقد أعد المعهد ورقة خلفية لنقاش تبعات انضمام الأراضي الفلسطينية إلى منظمة التجارة العالمية نقبتس منها التالي:

تبدي الأراضي الفلسطينية منذ العام 1997 اهتماماً بالحصول على صفة عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية (كخطوة على طريق حصولها على العضوية الكاملة). وقد عاد هذا الاهتمام في الآونة الأخيرة ليطفو على السطح في سلم أولويات السلطة الفلسطينية.

إن قواعد وأحكام منظمة التجارة العالمية مطبقة في واقع الأمر في الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال بروتوكول باريس الذي تم توقيعه عام 1994 بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في إطار اتفاقية أوسلو. ولمحاولة معرفة ما ستؤول إليه الأمور في شأن الانضمام، يمكن الإشارة إلى أن هناك نوعين من العقبات الرئيسية التي تقف في طريق هذا المسعى الفلسطيني: أولاً، أن الأراضي الفلسطينية لا تسيطر على سياسات التجارة الخارجية فيها (وهو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة)، وثانياً، أن اتخاذ القرارات داخل منظمة التجارة العالمية يتم بالإجماع، وبالتالي فإن مشروع انضمام الأراضي الفلسطينية كعضو مراقب قد يصطدم بالرفض من قبل أحد الدول الأعضاء مثل الولايات المتحدة أو إسرائيل.

منظمة التجارة العالمية

تأسست منظمة التجارة العالمية في العام 1995 بموجب "اتفاقية مراكش"، وهي تضم حالياً 155 دولة عضوة، و29 حكومة مراقبة والعديد من المنظمات الدولية التي تعمل أيضاً بصفة مراقب. ويتمثل الهدف الأساسي للمنظمة في تقليص العوائق التي تعترض طريق التجارة الحرة بين الدول. يتم اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بالإجماع، أي أن القرارات يجب أن تحظى بموافقة جميع الأعضاء. وعلى الرغم من أن اتفاقية مراكش تسمح باتخاذ بعض القرارات بأغلبية الأصوات، إلا أن هذا الأمر ما زال نادر الحدوث على أرض الواقع. فلقد أعاققت الولايات المتحدة انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية على مدار تسع سنوات (1996-2005). ومع ذلك، يعتقد بعض المحللين أنه إذا استطاعت الأراضي الفلسطينية الحصول على دعم الولايات المتحدة، أو على الأقل عدم إقدامها على معارضة خطوة الانضمام كعضو مراقب، فإن من شأن ذلك عزل إسرائيل وتشجيع منظمة التجارة العالمية على طرح موضوع عضوية الأراضي الفلسطينية للتصويت.

تبدأ الحكومات عادة بالحصول على صفة المراقب في منظمة التجارة العالمية كخطوة أولى على طريق الحصول على عضوية كاملة، ويشترط أن تدخل هذه الحكومات في مفاوضات العضوية الكاملة في غضون خمس سنوات من حصولها على صفة المراقب. ويمكن أن

تمتد هذه المفاوضات إلى فترة طويلة جداً، لأنه يترتب على الأعضاء المرشحين الحصول على موافقة جميع الأعضاء، والذين بدورهم قد يستخدموا هذا الشرط لانتزاع تنازلات تجارية مهمة من المرشحين قبل منحهم الموافقة. وتكتسب هذه الامتيازات قيمة خاصة لدى الدول الكبرى أو القوية اقتصادياً، ولهذا فإن عملية انضمام الصين استغرقت 15 عاماً، أما روسيا فقد استغرقت الأمر حوالي 20 عاماً. أما بالنسبة إلى الدول الصغيرة فإنها تنضم عادة إلى المنظمة بشكل أسرع، وقد استمرت أقصر فترة مفاوضات حوالي 3 سنوات.

بروتوكول باريس

بروتوكول باريس (1994)، هو الوثيقة الرئيسية التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية. يعطي هذا الاتفاق إسرائيل صلاحيات واسعة على سياسات التجارة الخارجية الفلسطينية إلى درجة تصل إلى وجود "إتحاد جمركي". ولذلك، فإن التجارة بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية تعتبر بمثابة "تجارة داخلية" وليست تجارة دولية.

يعطي اتفاق باريس نافذة صغيرة للفلسطينيين لوضع سياسة تجارية مستقلة عن إسرائيل على سلع محددة وكميات محددة. هذه السلع مسجلة في القائمة (A1) و (A2). أيضاً يمكن للفلسطينيين فرض الرسوم الجمركية الخاصة بهم على عدد من المعدات والأدوات الواردة في القائمة B (ليس هناك قيود كمية على هذه المعدات والأدوات ولكن يشترط أن تفي بالموصفات الإسرائيلية). إن الحرية المتاحة للفلسطينيين بفرض سياساتهم التجارية الخاصة على سلع هذه القوائم الثلاث هي ما يجعل علاقتهم مع إسرائيل تختلف قليلاً عن "الاتحاد الجمركي" الكامل، وما يبرر إطلاق اسم "شبه اتحاد جمركي" عليها.

وجهات النظر المؤيدة والمعارضة للجهود الفلسطينية للحصول على صفة مراقب في منظمة التجارة العالمية

الحجج المؤيدة:

- ✧ المشاركة في منظمة التجارة العالمية ستعزز الحضور الفلسطيني على المسرح الدولي، وبالتالي تعزز الموقف الفلسطيني المطالب بإقامة دولة مستقلة.
- ✧ إن مفاوضات الانضمام بصفة مراقب يمكن أن توضح للمجتمع الدولي الأعباء الاقتصادية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية.
- ✧ إن حصول الأراضي الفلسطينية على صفة مراقب سيسمح لها بناء قدرات مؤسساتها في مجال السياسات التجارية، ويمكنها من الاستفادة من المساعدة الفنية التي تقدمها منظمة التجارة العالمية في هذا المجال.
- ✧ إن حصول الأراضي الفلسطينية على صفة مراقب سيسمح لها بالحصول على الامتيازات التفضيلية التي تحصل عليها البلدان النامية في منظمة التجارة العالمية، عوضاً عن معاملتها كما هو الحال الآن كدولة متطورة نظراً لارتباطها مع اتفاق إسرائيل في منظمة التجارة.
- ✧ إن انضمام الأراضي الفلسطينية إلى هذه المنظمة بصفة مراقب سيساعد الفلسطينيين على الاستفادة من آليات منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات (وهي آليات ملزمة)، وبالتالي يمكن استخدام هذه الآلية لرفع دعاوى ضد إسرائيل و ضد القيود التي تفرضها على الصادرات والواردات الفلسطينية.

حجج المعارضين

- ✧ يستفيد المزارعون وأصحاب المصانع الفلسطينيون الآن من الرسوم الجمركية المرتفعة التي تفرضها إسرائيل على المنتجات الزراعية (33%)، وعلى منتجات الألبان (112%)، مما يشكل حماية لهم من المنافسة العالمية. وهذه الرسوم يمكن أن تكون أعلى مما ستستطيع الأراضي الفلسطينية فرضه بعد انضمامها كعضو مستقل في منظمة التجارة العالمية.
- ✧ إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من دون الحفاظ على العلاقات التجارية الخاصة مع إسرائيل يعني أن تفقد الأراضي الفلسطينية المزايا التفضيلية التي تملكها (نظرياً!) الآن في السوق الإسرائيلية الغنية.
- ✧ لا يعزز السعي للحصول على صفة عضو مراقب أو عضوية كاملة في منظمة التجارة العالمية المطلب الفلسطيني بإقامة الدولة، وذلك لأن بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية ليسوا دولاً أصلاً (هونج كونج وماكاو وتايوان).
- ✧ بما أن التبادل التجاري بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية لا ينظر إليه كتجارة دولية (بموجب بروتوكول باريس)، فإن الأراضي الفلسطينية لن يكون باستطاعتها استخدام آليات منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات والدعاوى ضد القيود التي تفرضها إسرائيل على التجارة.
- ✧ ليس من الضروري أن تكون الأراضي الفلسطينية عضواً مراقباً أو دولة كاملة العضوية لتستفيد من آليات منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات. فهناك أعضاء في منظمة التجارة العالمية لهم علاقات مميزة مع الأراضي الفلسطينية (مثل مصر والأردن) يمكن

أن يرفعوا دعوي ضد إسرائيل كونها تعيق تجارتهم وتنتهك أحكام منظمة التجارة العالمية من خلال تقييد الواردات والصادرات من وإلى الأراضي الفلسطينية.

✦ لا تستطيع الأراضي الفلسطينية تحقيق الشرط المتعلق بالاستقلالية في السياسات التجارية (وهو أمر ضروري للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية) دون إعادة التفاوض على بروتوكول باريس، وهو أمر يصعب تحقيقه في الوقت الحالي. وهكذا، فإن محاولات الانضمام ما هي إلا مضيعة للوقت والمال والجهد، ومن الأجدر استغلال الطاقات المتاحة في مجالات أكثر أهمية. وفي أفضل الحالات فإن الحصول على صفة مراقب سوف يتطلب الكثير من التنازلات والإصلاحات الاقتصادية، ولكن الأراضي الفلسطينية لن تحصل في مقابلها على مزايا تذكر.

5- مؤشرات الاستثمار

5-1 تسجيل السيارات

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول من هذا العام 319 شركة، منخفضة بنسبة 5.3% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 18% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق (انظر جدول 5-1).

تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة²¹. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة خلال الربع الأول من العام 2012 في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2012)

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010	العام 2011	العام 2012
الربع الأول	247	454	334	389	319
الربع الثاني	334	412	428	373	
الربع الثالث	315	349	164	287	
الربع الرابع	287	438	290	337	
المجموع	1,183	1,653	1,216	1,386	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الأول من العام 2012 حوالي 86 مليون دينار أردني²²، لتسجل ارتفاعاً بنسبة 83% مقارنة مع الربع السابق²³. أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال

²¹ يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

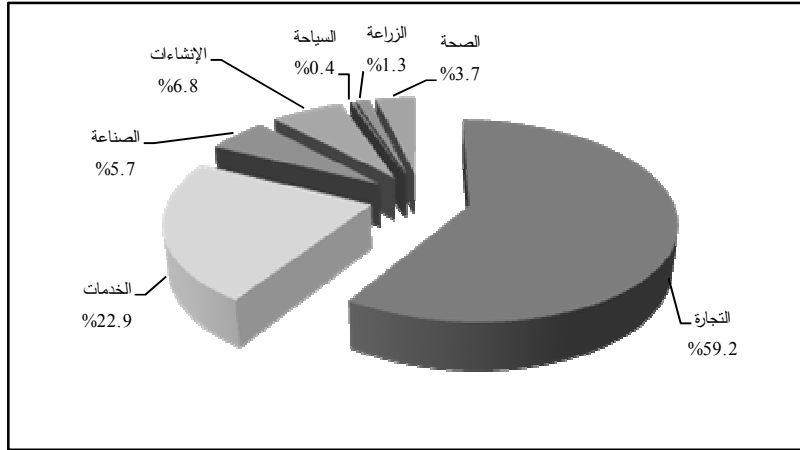
²² تم تسجيل الشركات في العام 2011 بعمليتين هما: الدينار الأردني والدولار الأمريكي. وتم اعتماد أسعار الصرف حسب المعدل الربيعي لأسعار صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي والذي بلغ (0.70651).

²³ يعزى هذا الارتفاع الكبير في قيمة رأس المال في هذا الربع، على الرغم من الانخفاض في عدد الشركات الجديدة، إلى تسجيل شركة (Reach for investment and development- reach holding)، والتي يبلغ رأسمالها 30 مليون دولار (21.2 مليون دينار)، أي 25% من إجمالي رؤوس الأموال المسجلة خلال الربع الأول من العام 2011.

الخدمات الذي استحوذ على 23% (19.7 مليون دينار أردني). وجاء في المركز الثالث والرابع كلاً من قطاعي الإنشاءات والصناعة بنسب 7% و6% على التوالي (انظر شكل 5-1).

الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع التجارة على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في الربع الأول من العام 2012، بنسبة 59% (51 مليون دينار)، يليه قطاع

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول 2011



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

واستحوذت الشركات المساهمة الخصوصية على 41% من إجمالي قيمة رأس المسجل، إذ استحوذت الشركات المساهمة الخصوصية الأجنبية على 35% (انظر جدول 5-2).

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2012 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (133 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (180 شركة)، شركة مساهمة عامة واحدة، وشركات مساهمة خصوصية أجنبية (5 شركات).

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2011 والربع الأول 2012

(مليون دينار)

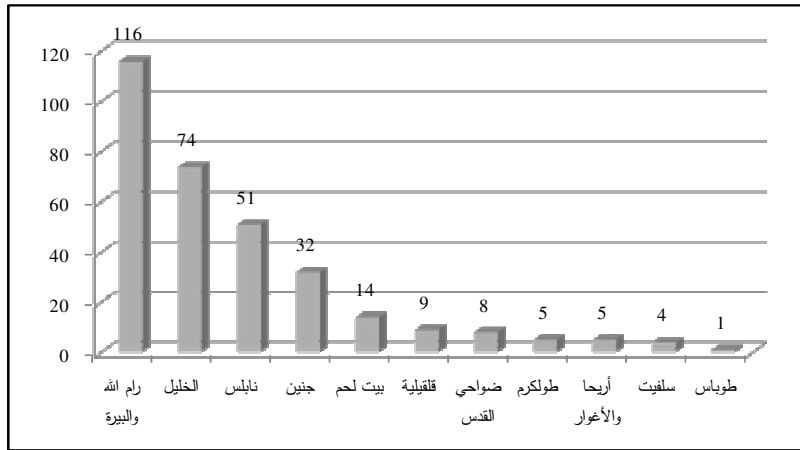
المجموع	الكيان القانوني			عادية عامة	السنة
	مساهمة خصوصية أجنبية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية		
80.775	0.070	0	61.200	19.505	الربع الأول 2011
53.486	0.920	0	32.259	20.306	الربع الثاني 2011
38.906	0.360	0	20.610	17.936	الربع الثالث 2011
47.074	9.496	0	21.176	16.402	الربع الرابع 2011
220.249	10.846	0	135.254	74.149	2011
86.112	30.110	5.000	35.488	15.514	الربع الأول 2012

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

رام الله والبييرة (36.4%)، يليها محافظة الخليل (23.2%) ثم محافظة نابلس بنسبة 16.0% (انظر الشكل 5-2).

أما فيما يتعلق بتوزيع الشركات المسجلة حسب محافظات الضفة الغربية خلال هذا الربع، فقد أشارت البيانات إلى أن النسبة الأكبر من الشركات المسجلة كانت في محافظة

شكل 5-2: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات خلال الربع الأول، 2012



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

تشير الأرقام إلى ارتفاع عدد رخص البناء في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من عام 2012 مقارنة بالربع الرابع من عام 2011 بنسبة 15.3%، فيما ارتفعت بنسبة 3.8% مقارنة بالربع الأول من عام 2011. بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الأول من عام 2012 حوالي 976.8 ألف متر مربع، منخفضاً بحوالي 1.9% عن الربع الرابع من عام 2011 ومرتفعاً بنسبة 6.7% بالمقارنة مع الربع الأول من عام 2011. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) خلال الربع الأول من عام 2012 إلى 3,843 وحدة سكنية مقارنة مع 3,666 وحدة سكنية خلال الربع الرابع من عام 2011 و3,828 وحدة سكنية خلال الربع الأول من عام 2011.

أما بالنسبة لتوزيع رؤوس أموال الشركات المسجلة حسب المحافظات، فقد استحوذت محافظة رام الله والبييرة على الحصة الكبرى من رأس المال المسجل بنسبة 63%، تليها محافظة نابلس بنسبة 12%. ويأتي في المركز الثالث والرابع كلا من محافظتي الخليل وجنين بنسب 10% و8% على التوالي. ويعود الارتفاع الكبير في قيمة رأس المال المسجل في محافظة رام الله والبييرة إلى أن جميع شركات المساهمة الخصوصية الأجنبية تم تسجيلها في هذه المحافظة (35% من إجمالي قيمة رأس المال المسجل في محافظات الضفة الغربية).

5-2 رخص الأبنية

عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الإسكان بشكل خاص. هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (خلال فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع.

جدول 5-3: عدد رخص الأبنية الصادرة
في الأراضي الفلسطينية، 2011-2012

المؤشر	2011		2012
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول
مجموع الرخص الصادرة	2092	1884	2,172
مبنى سكني	1872	1669	1,904
مبنى غير سكني	220	215	268
مجموع المساحات المرخصة (ألف م ²)	915.5	996.2	976.8
عدد الوحدات الجديدة	2746	3142	3,317
مساحة الوحدات الجديدة (ألف م ²)	499.7	602.8	618.2
عدد الوحدات القائمة	1082	524	526
مساحة الوحدات القائمة (ألف م ²)	193.3	116.9	109.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله - فلسطين.

3-5 استيراد الإسمنت

شهد الربع الأول من العام 2012 تراجعاً في كمية الإسمنت الوارد إلى قطاع غزة مقارنة مع الربع السابق، في حين سجل ارتفاعاً بما يقارب أربعة أضعاف بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. أما في الضفة الغربية، انخفضت كمية الإسمنت المستوردة بنحو 17.7% بين الربعين الرابع من العام 2011 والاول 2012. وانخفاض بنحو 14% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 (انظر الجدول 4-5).

جدول 5-4: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2009-2012 (ألف طن)

الفترة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
العام 2009	1,230	0	1,230
الربع الأول 2010	301.6	0	301.6
الربع الثاني 2010	381.5	0.6	382.1
الربع الثالث 2010	312.9	1.0	313.9
الربع الرابع 2010	344.1	2.7	346.8
العام 2010	1,340.1	4.3	1,344.4
الربع الأول 2011	296.8	2.6	299.4
الربع الثاني 2011	381.4	11.4	392.8
الربع الثالث 2011	294.7	15.3	310.0
الربع الرابع 2011	308.8	15.3	324.1
العام 2011	1,281.7	44.6	1,326.3
الربع الأول 2012	254.3	12.6	266.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - سجلات إدارية، 2012. رام الله - فلسطين.

4-5 تسجيل السيارات

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت في الضفة الغربية خلال الربع الأول من هذا العام 3,742 سيارة. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 13% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2011 وانخفاضاً بنحو 44% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ويلاحظ أن نحو 56% من السيارات المسجلة خلال الربع الأول من العام الحالي هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل 28% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، و16% سيارات مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي.

يهدف هذا القسم على رصد أعداد السيارات المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية والمستوردة من الخارج، بهدف إعطاء مؤشر على الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، ودرجة الموثوقية والتفاؤل بالظروف الاقتصادية في المستقبل من جهة أخرى. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ونظراً لأن شرائها يتم غالباً عبر الاقتراض من المصارف، فإن هذا المؤشر يعبر عن مدى الثقة لدى كل من السكان والمصارف في استمرار الاحتفاظ بالوظائف والقدرة على دفع الالتزامات.

جدول 5-5: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

المجموع	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	
6,656	743	4,290	1,623	الربع الأول 2011
4,408	557	2,868	983	الربع الرابع 2011
1,648	196	1,118	334	كانون الثاني
1,130	251	563	316	شباط
964	165	399	400	آذار
3,742	612	2,080	1,050	الربع الأول 2012

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

5-5 النشاط الفندقي

هناك انخفاض بنسبة 1.4%، وانخفض بنسبة 20% بالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2011. بلغ معدل مدة الإقامة خلال الربع الأول في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.5 ليلة لكل نزيل، وقد بلغ أعلى معدل لمدة الإقامة للنزلاء 2.9 ليلة لكل نزيل وذلك في فنادق جنوب الضفة الغربية في شهر شباط 2012.

بلغ متوسط اشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 1,260.8 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 22.4% من الغرف المتاحة خلال الربع الأول 2012 (انظر شكل 5-5). تركّز النزلاء في فنادق جنوب الضفة الغربية، حيث وصلت نسبتهم إلى 48% من مجموع النزلاء، يليها فنادق القدس ووسط الضفة الغربية (بنسبة 32% و16% على التوالي). في حين بلغت حصة فنادق قطاع غزة نحو 0.5% فقط من إجمالي نزلاء الفنادق.

هبط عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى 102 فندقاً في نهاية الشهر الثالث من هذا العام مقارنة مع 103 فنادق في نهاية العام الماضي. وبلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من هذا العام ما مجموعه 115,433 نزلياً، 11% منهم من الفلسطينيين، و45% من دول الاتحاد الأوروبي. وبالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2011 يتبين أن هناك انخفاضاً في عدد النزلاء بنسبة 16%، وانخفاضاً بنسبة 14.4% بالمقارنة مع الربع الأول 2011 (انظر الجدول 5-6).

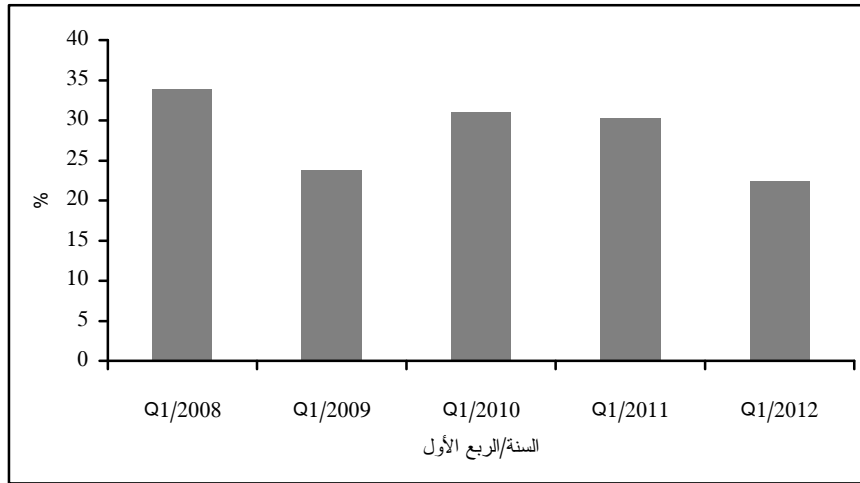
بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 289,683 ليلة خلال الربع الأول 2012. وتوزع هذا العدد بين النزلاء الفلسطينيين بنسبة (10%) والنزلاء القادمين من الاتحاد الأوروبي (48%)، بينما بلغت النسبة للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 8%. وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع الربع المناظر من العام 2011 يتبين أن

جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الأراضي الفلسطينية
خلال الربع الأول 2012، والربعين الأول والرابع، 2011

المؤشر	الربع الأول 2011	الربع الرابع 2011	الربع الأول 2012
عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع	97	103	102
متوسط عدد العاملين خلال الربع	2,114	2,341	2,535
عدد النزلاء	132,112	137,426	115,433
عدد ليالي المبيت	290,842	361,612	289,683
متوسط إشغال الغرف	1,569.5	1,554.1	1,260.8
متوسط إشغال الأسرة	3,231.6	3,930.6	3,183.3
نسبة إشغال الغرف %	30.3	27.0	22.4
نسبة إشغال الأسرة %	29.8	31.5	25.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، الربع الأول والرابع 2011، الربع الأول 2012.

شكل 3-5: نسبة إشغال الغرف الفندقية في الأرباع الأولى من الأعوام 2008-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، الربع الأول 2008-2012، الربع الأول 2012.

صندوق 5: ستة اقتراحات للربط المادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة

يمثل الربط الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة شرطاً ضرورياً لإعادة التوازن الاقتصادي بين المنطقتين. ومن شأن الإسراع في إنشاء الرابط، على الرغم من العوائق السياسية، أن تؤدي إلى فوائد اقتصادية جمة، منها على سبيل المثال خفض التكاليف على الموردين والمستهلكين، والاستفادة من اقتصاديات الحجم وتوسيع أسواق التصدير والاستيراد.

وقد قام أستاذ الاقتصاد في الجامعة العبرية، البروفسور جوزيف زيرا، بمراجعة مختلف المقترحات الممكنة للربط المادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة ودراسة التكاليف والمنافع لكل واحدة من هذه المقترحات. ولقد توصل البحث إلى أن هناك ستة أشكال ممكنة للربط ولكل منها مزاياه ومثاليه:

تشديد طريق جديد على سطح الأرض يربط بين المنطقتين: تشييد شارع بطول 50 كم يربط بين الضفة الغربية والقطاع هو أكثر الخيارات فعالية من حيث الكلفة وسهولة التطبيق حسب رأي المؤلف. ويتيح الشارع أيضاً إمكانية ربط خطوط الكهرباء والاتصالات وعناصر البنى التحتية الأخرى. كما أن المخاطر الأمنية لهذا الاقتراح منخفضة نسبياً. وتبلغ كلفة هذا المشروع نحو 500 مليون دولار ويقدر أن يستغرق العمل على انجازه نحو 6-7 سنوات. ومن أهم إيجابيات هذا الاقتراح أنه يتمتع بالمرونة ويفسح المجال أمام درجة عالية من الحركة للأفراد والبضائع.

تشبيد نفق: أحد المقترحات الأخرى هو بناء نفق على عمق 20-30م يربط بين المنطقتين. يقول المؤلف أنه من المرجح أن يكون طول النفق أقصر من الشارع على سطح الأرض نظراً لأنه يربط مباشرة بين المنطقتين، ولكن كلفة بناء النفق وتشغيله أعلى بكثير مقارنة مع شق شارع جديد. من المقتر أن تبلغ كلفة بناء النفق نحو 1.9 مليار دولار. وعند إضافة التكاليف التشغيلية (من إضاءة وتهوية)، يكون هذا المشروع أكثر الاقتراحات كلفة للربط بين المنطقتين.

القطار الكهربائي: هناك اقتراح مد خطوط لقطار كهربائي يربط بين غزة ومدينة الخليل في الضفة الغربية. هذا المشروع هو أيضاً أقل كلفة مقارنة مع بناء نفق، كما يعد وسيلة نقل محابية للبيئة. إلا أن أحد المآخذ الأساسية عليه أن القطار الكهربائي هو وسيلة لنقل الركاب فقط دون القدرة على نقل البضائع على نطاق واسع. وبالتالي فإن هذا الاقتراح يقلل من العوائد الاقتصادية المرجوة من وراء الربط بين المنطقتين.

شارع تحت سطح الأرض: المشروع هنا يتمثل في تشبيد شارع ليس على سطح الأرض وإنما شارع غير مسقوف على عمق 10-20م عن السطح. وبالمقارنة مع المقترحات الأخرى، يعد هذا الخيار أكثر كلفة مقارنة مع تشبيد شارع، ولكن أقل كلفة مقارنة مع بناء نفق (إذ أن عمق هذا الشارع تحت الأرض أقل من عمق النفق). ومن الناحية اللوجستية، يعد هذا الخيار أكثر الخيارات إرضاء لكلا الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي حسب وجهة نظر المؤلف. تقدر كلفة بناء هذا المشروع بنحو 500 مليون دولار، كما أن تكاليفه التشغيلية منخفضة نسبياً. وبالتالي، يعد هذا الخيار الأكثر جدوى لنقل البضائع والأفراد على نطاق واسع بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

سكة حديدية: أحد الخيارات الأخرى المتاحة للربط بين الضفة والقطاع هو تشبيد سكة حديدية تربط بين معبر حانون شمال قطاع غزة وموقع زكيم قرب عسقلان، ومن ثم الربط مع السكك الحديدية الاسرائيلية. قد يكون هذا الخيار الأكثر فعالية من حيث الكلفة، ولكن هذا المقترح يتطلب درجة عالية من التنسيق بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، وبالتالي فإن هذا الخيار لا يضمن التشغيل المستمر والتواصل غير المنقطع بين الضفة والقطاع.

تشبيد شارع معلق (فوق سطح الأرض): الاقتراح هنا هو تشبيد طريق على جسر يرتفع نحو 5-10م فوق سطح الأرض. هذا الخيار يتطلب درجة عالية من التخطيط الهندسي وهو ذو تكلفة مرتفعة. كما أنه لا يتيح مزايا جديدة مقارنة مع تشبيد شارع على سطح الأرض. يلخص الجدول 1 أبرز المزايا والمثالب في كل مقترح من مقترحات الربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة:

جدول 1: أبرز المزايا والمثالب في كل مقترح من مقترحات الربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة

المؤشر	شارع جديد	شارع تحت سطح الأرض	شارع معلق على جسر	نفق	سكة حديدية	قطار كهربائي
كلفة البناء (مليون دولار)	300	500	1,900	1,950	200	500
كلفة التشغيل	منخفضة	منخفضة	منخفضة-متوسطة	متوسطة	منخفضة	متوسطة
الأمن الفلسطيني	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	متوسط	متوسط
الأمن الاسرائيلي	متوسط	متوسط	متوسط-منخفض	متوسط	عالي	متوسط
السلامة العامة	مرتفع	مرتفع	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
حركة التجارة	مرتفع	مرتفع	مرتفع	متوسط-مرتفع	متوسط-منخفض	منخفض
حركة الأفراد	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	متوسط	متوسط
الوقت اللازم للتخطيط والبناء (سنوات)	8-7	8-7	9	12-10	8-7	8-7

قام البروفيسور زيرا بإعطاء قيمة كمية لكل مؤشر من المؤشرات الواردة في الجدول 1 لتقييم التكاليف الاقتصادية المترافقة مع كل مشروع من مشاريع الربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة. تراوحت قيمة المؤشر الكمي بين 0 والقيمة 5 (القيمة 0 تمثل أدنى درجة والقيمة 5 تمثل أعلى درجة). بعد دراسة المؤشرات الثمانية في كل اقتراح من المقترحات (كلفة البناء، كلفة التشغيل، حركة التجارة... الخ)، رجح المؤلف أن يكون خيار تشبيد شارع جديد هو الخيار الأمثل للربط بين المنطقتين.

6- الأسعار والقوة الشرائية

1-6 أسعار المستهلك

التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الأول هي أسعار المشروبات الكحولية والتبغ، إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 3.29%. كما ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 4.76% مقارنة بالربع المناظر من العام 2011 (انظر جدول 1-6).

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 1.10% خلال الربع الأول من العام 2012 مقارنة بالربع الرابع من العام 2011. كما سجلت ارتفاعاً بنسبة 3.02% خلال الربع الأول مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. يلاحظ أن أبرز المجموعات

جدول 1-6: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية (سنة الأساس 2004 = 100)

المجموعة	التغير في الربع الأول 2012 مقارنة بالربع الأول 2011	التغير في الربع الأول 2012 مقارنة بالربع الرابع 2011
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	2.97	0.97
المشروبات الكحولية والتبغ	4.76	3.29
الأقمشة والملابس والأحذية	3.38	0.42
المسكن ومستلزماته	4.18	1.15
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	(0.97)	0.82
الخدمات الطبية	1.55	0.72
النقل والمواصلات	2.13	0.96
الاتصالات	0.84	0.14
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.82	0.67
خدمات التعليم	6.07	2.15
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	6.23	1.93
سلع وخدمات متنوعة	5.75	1.23
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	3.02	1.10

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

بنسبة 3.94%، حيث سجلت أسعار الموز ارتفاعاً بنسبة 8.07% (وصل سعر الموز الكبير الحجم - اسرائيلي الى 5.17 شيكل / 1 كغم خلال شهر آذار 2012 على سبيل المثال). كما ارتفعت أسعار مجموعة المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات بنسبة 2.95% (وصل سعر بنزين 95 بدون رصاص - اسرائيلي الى 7.53 شيكل/لتر خلال شهر آذار 2012، كما وصل سعر السولار الى 7.22 شيكل/لتر خلال شهر آذار 2012)، في المقابل انخفضت أسعار كل من اللحوم الطازجة والسكر. (انظر جدول 6-2).

وعلى مستوى السلع الاستهلاكية، شهدت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية تغيرات متفاوتة خلال الربع الأول من العام 2012. يستعرض جدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول مقارنة بالربع السابق. ارتفعت أسعار مجموعة الدواجن الطازجة بنسبة 8.52%، حيث سجلت أسعار الدجاج الطازج دون الريش أعلى نسبة ارتفاع وصلت إلى 11.98% (وصل سعر الدجاج الطازج دون الريش إلى 17.10 شيكل/1 كغم خلال شهر شباط 2012 على سبيل المثال). وقد طرأ ارتفاع أيضاً على أسعار الفواكه الطازجة

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية خلال الربع الاول 2012 مقارنة بالربع السابق

تغير أسعار الربع الاول 2012 عن الربع الرابع 2011 (%)	السلع الاستهلاكية الأساسية
2.95	المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات
1.11	أسعار الوقود المنزلي
0.99	الخضراوات الطازجة
(1.46)	اللحوم الطازجة
(2.90)	السكر
(0.45)	الأرز
8.52	الدواجن الطازجة
(0.57)	الطحين
1.84	منتجات الألبان والبيض
3.94	الفواكه الطازجة

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

2-6 أسعار المنتج والجملة

0.58% خلال الربع الأول من العام 2012 بالمقارنة مع الربع الرابع، (وهي تشكل 61.66% في سلة أسعار المنتج). وارتفعت أسعار صيد الأسماك والجميري بنسبة 0.20% (والتي تشكل 0.20% من سلة أسعار المنتج) في حين استقرت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر خلال الربع الأول من العام 2012 مقارنة مع الربع السابق من العام 2011 (والتي تشكل 2.13% من سلة أسعار المنتج). وتوزعت الأسباب وراء زيادة أسعار المنتج خلال الربع الأول 2012 بالمقارنة مع الربع السابق على ارتفاع أسعار السلع المصدرة والسلع المنتجة محلياً بنسبة 1.03% و1.39% على التوالي.

3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2012 ارتفاعاً بنسبة 0.26% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2011. ولا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذا المؤشر.

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملة لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) ارتفاعاً بنسبة 0.71% خلال الربع الأول من العام 2012 مقارنة بالربع الرابع من العام 2011. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 1.78% (وهي تشكل 29% من وزن سلة أسعار الجملة)، كما ارتفعت أسعار الصناعات التحويلية بنسبة 0.25% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، وارتفعت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 1.65%، في حين انخفضت أسعار صيد الأسماك بمقدار 5.39%. كما سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 2.69% بين الربع الأول من العام 2012 والربع المناظر من العام السابق. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 0.80%، وبنسبة 0.70% للسلع المحلية.

كما سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) ارتفاعاً بنسبة 1.35% خلال الربع الأول من العام 2012 مقارنة بالربع الرابع من العام السابق. نتيجة لارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 2.84%، (وهي تشكل 36% في سلة أسعار المنتج). كما شهدت أسعار سلع الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة

الطرق في الضفة الغربية، فقد شهد خلال الربع الأول من العام 2012 ارتفاعاً بنسبة 1.01% مقارنة بالربع الرابع من العام 2011. هنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (انظر جدول 6-3).

جدول 6-3: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية (شهر الأساس كانون أول 2007 = 100)

نسبة التغير الربعية		نسبة التغير الشهرية		الرقم القياسي		الفترة الزمنية
تكاليف الطرق	تكاليف البناء	تكاليف الطرق	تكاليف البناء	تكاليف الطرق	تكاليف البناء	
		0.13	0.09	111.53	113.45	تشرين أول 2011
		0.34	(0.32)	111.90	113.08	تشرين ثاني 2011
		0.07	(0.09)	111.98	112.97	كانون أول 2011
0.54	0.19			111.80	113.17	متوسط الربع الرابع 2011
		(0.19)	0.34	111.76	113.35	كانون ثاني 2012
		1.32	0.15	113.24	113.52	شباط 2012
		0.48	0.00	113.79	113.52	آذار 2012
1.01	0.26			112.93	113.46	متوسط الربع الأول 2012

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011.

* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

6-4 الأسعار والقوة الشرائية²⁴

دولار) مما ساهم وبالرغم من زيادة الأسعار (التضخم) في تحسين القوة الشرائية مقاسة بعملتسي الدولار الأمريكي والدينار الاردني. حيث سجلت القوة الشرائية خلال الربع الأول من العام 2012 تحسناً بنحو 2.3% مقاسة بالدولار مقارنة بالربع السابق كما يتضح من الجدول 6-4²⁵.

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال الربع الأول من العام 2012 بنسبة 1.1% مقارنة بالربع الرابع من العام 2011 وهو ما يسهم في إضعاف القوة الشرائية. وبالمقابل شهد هذا الربع ارتفاعاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 3.4% (إلى 3.77 شيكل مقابل كل

جدول 6-4: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل خلال أرباع العام 2011 والربع الأول 2012

الفترة	معدل التضخم*	دولار/شيكل			دينار/شيكل		
		متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)
2011	0.4	3.6	(0.5)	(0.9)	5.1	(0.2)	(0.6)
	(0.0)	3.4	(4.5)	(4.5)	4.8	(4.8)	(4.8)
	0.7	3.5	3.2	2.5	5.0	3.2	2.5
	1.2	3.6	2.8	1.6	5.1	2.8	1.6
2012	1.1	3.8	3.4	2.3	5.3	3.4	2.3
	0.5	3.8	4.5	4.1	5.3	4.5	4.1
	0.1	3.8	1.0	0.9	5.4	1.0	0.9
	0.3	3.7	(1.8)	(2.1)	5.3	(1.8)	(2.1)

المصدر: احتسبت الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني * يمثل معدل التضخم التغير في القوة الشرائية للشيكل. الأرقام بين قوسين هي سالبة.

²⁴ تعرف القوة الشرائية على أنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود"، وتعتمد طردياً على دخل المستهلك وعكسياً على التغير في معدل الأسعار (التضخم) وسعر صرف العملة. وعليه يمكن قياس التغير في القوة الشرائية عند افتراض ثبات الدخل بالتالي: (معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل) ناقص (معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك).

²⁵ تجدر الإشارة الى ان القوة الشرائية بالدينار الاردني قد سجلت تحسناً بنفس النسبة (2.3%) خلال نفس الفترة وذلك لارتباط الدينار الاردني والدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت.

انعكس في تراجع القوة الشرائية مقاسة بالدولار ما بين الربعين المتناظرين بنحو 1.7%، وبنسبة قريبة مقاسة بالدينار وصلت نحو 1.4%.

وعند مقارنة سعر صرف كل من الدولار والدينار مقابل الشيكل ما بين الربعين المتناظرين، فإن تحسناً ملحوظاً قد طرأ بنحو 4.7% فيما يخص الدولار وبنحو 4.4% على عملة الدينار، في حين بلغ معدل التضخم نحو 3% مما

صندوق 6: أسعار الغذاء في اسرائيل: 20% أعلى من الأسعار في الدول المشابهة

في أعقاب الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها اسرائيل في النصف الثاني من العام الماضي والتي تركّزت حول ارتفاع أجور المساكن وأسعار المواد الغذائية الضرورية، تم تشكيل لجنة من ممثلين عن وزارة التجارة والصناعة والعمل ووزارة المالية، لدراسة أسعار المواد الغذائية وظروف المنافسة في أسواق المواد الاستهلاكية. وباتت هذه اللجنة تعرف باسم رئيسها "شارون كيديمي" وهو المدير العام في وزارة التجارة والصناعة والعمل "لجنة كيديمي".

ولقد قامت اللجنة في الأشهر الأولى من العام الحالي بنشر تقريرها الذي حظي بتغطية واسعة في الاعلام الاسرائيلي. ومن أبرز النتائج التي توصل لها التقرير أن أسعار المواد الغذائية في اسرائيل تزيد بمقدار 10-20% عن أسعار المواد الغذائية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وأن أحد أهم الأسباب وراء هذا هو قصور المنافسة في الأسواق الاسرائيلية²⁶.

تزيد أسعار البيض ومشتقات الحليب في اسرائيل بما لا يقل عن 44% مقارنة مع متوسط أسعار هذه السلع في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتزيد أسعار اللحوم بمقدار 28%، والخبز والحبوب تزيد بمقدار 17% (انظر الجدول 1). أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية أدنى بالطبع منها في اسرائيل بسبب انخفاض الرواتب والأجور وأسعار السلع اللاتجارية (Non-tradables). ولكن لا شك أن هناك علاقة ارتباط بدرجة أو بأخرى بين الأسعار على جانبي الخط الأخضر.

جدول 1: معدل ارتفاع أسعار المواد الغذائية في اسرائيل

مقارنة مع متوسط الأسعار في دول منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى

السلعة	معدل الزيادة (%)
البيض ومشتقات الحليب	44%
اللحوم	28%
السّمك	17%
الخبز والحبوب	17%
العصائر والمشروبات المرطبة	48%
الفواكه والخضراوات	13%

المصدر: بنك اسرائيل،

<http://www.israelidiamond.co.il/english/news.aspx?bonid=918&objid=10539>.

يشير تقرير لجنة كيديمي إلى أن صناعات المواد الغذائية في اسرائيل هي حكر لمجموعة قليلة من الكيانات التجارية-الصناعية الضخمة، وبالتالي فإن غياب المنافسة يؤدي إلى رفع أسعار المواد الغذائية بشكل مستمر. كما تشير نتائج التقرير إلى أن العلاقة بين الموردين وتجار التجزئة لا تخضع لمراقبة منتظمة، وهذا بالتالي يعني غياب الشفافية في تحديد الأسعار وزيادة المعوقات أمام دخول تجار جدد، كما يؤدي إلى طرد التجار الصغار من السوق.

ومن أجل معالجة الوضع وتهدة السخط المتنامي داخل المجتمع، وضعت لجنة كيديمي مجموعة من التوصيات لتحسين ظروف السوق وضبط الأسعار:

²⁶ <http://www.timesofisrael.com/report-food-prices-in-israel-are-too-high/>

ضرورة تولي محلات التجزئة، وليس الموردين أنفسهم، حرية خيار البضائع التي يضعونها على الرفوف. كذلك ضرورة توفير مساحات في محلات التجزئة لبضائع التجار الصغار. كذلك إعطاء الشركات الصغيرة حق الأولوية في المناقصات الحكومية، وتقديم الدعم لصغار المصدرين والمستوردين للمواد الغذائية.

- ✧ اعداد قائمة من السلع الغذائية التي يتوجب نشر أسعارها وهامش الربح فيها بشكل منظم.
- ✧ إزالة العقبات التي تعترض دخول منافسين جدد، كذلك ضرورة تشجيع تجار التجزئة على الدخول إلى السوق باعتماد أنماط بيع جديدة مثل البيع الإلكتروني.
- ✧ تخفيض أسعار شراء الحليب من الفلاحين وفتح المجال بدرجة أكبر أمام استيراد مشتقات الألبان. تجدر الإشارة إلى أن هذه التوصية لاقت معارضة واسعة من الفلاحين ومنظماتهم.
- ✧ ضرورة أن يقوم مجلس حماية المستهلكين الاسرائيلي بتوفير مزيد من المعلومات والارشاد للمستهلكين، وتوفير قاعدة بيانات على الانترنت تشمل أسعار المواد الغذائية في المحلات المختلفة²⁷.

ولقد أعلن وزير المالية الاسرائيلي في 11 تموز من هذا العام جملة من الاجراءات لتنفيذ بعض توصيات اللجنة²⁸. ومن بين هذه الاجراءات تخفيض التعرفة الجمركية (بنحو 15%) مباشرة على السلع الغذائية التي لا يتم انتاجها محلياً في اسرائيل (بعض أنواع السمك والبهارات والنقولات والفاكهة المجففة والفطر). أما تخفيض التعرفة الجمركية على المنتجات الأخرى المنتجة محلياً، فسوف يتم تدريجياً على أفق 4 سنوات لإفساح المجال أمام المنتجين المحليين لمواجهة الأسعار المستجدة. بالإضافة إلى ذلك، قرّر وزير المالية إلغاء ضريبة الشراء (15%) على الأجهزة الإلكترونية المخصصة للتسلية.

7- التجارة الخارجية

7-1 الميزان التجاري

من عام 2011. أي أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 837 مليون دولار خلال الربع الاول 2012 وهذا أعلى بنسبة 6.5% مقارنة الربع الرابع من عام 2011، كما انخفض العجز بمقدار 25% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011.

أما بالنسبة للتجارة بالخدمات مع إسرائيل فقد بلغت قيمة الواردات منها 33.8 مليون دولار خلال الربع الاول من عام 2012. في حين بلغت صادرات الخدمات إلى اسرائيل حوالي 32.1 مليون دولار. وعلى ذلك وصل العجز في الميزان التجاري للخدمات مع إسرائيل إلى 1.7 مليون دولار في الربع الاول من عام 2012 مقارنة مع فائض بقيمة 0.2 مليون دولار خلال الربع الرابع من عام 2011 (انظر الجدول 7-1).

الميزان التجاري هو سجل لصادرات وواردات الأراضي الفلسطينية من السلع والخدمات. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الاول من عام 2012 حوالي 1,020 مليون دولار. وبلغت حصة اسرائيل حوالي 66% منها. يبين الجدول 7-1 أن قيمة الواردات السلعية المرصودة ارتفعت بمقدار 4.5% خلال الربع الاول من عام 2012 مقارنة مع الربع الرابع من عام 2011. بينما انخفضت بمقدار 21.9% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011 حيث بلغت حوالي 1,305 مليون دولار.

أما الصادرات السلعية المرصودة خلال الربع الاول من عام 2012 فقد بلغت نحو 183 مليون دولار، وبلغت حصة اسرائيل 160 مليون دولار (87% من الإجمالي). وانخفضت الصادرات بمقدار 4.9% مقارنة مع الربع الاول

²⁷ <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4238064,00.html>

²⁸ <http://www.haaretz.com/business/duties-to-be-cut-or-eliminated-on-host-of-consumer-products-premium-1.450582>

جدول 7-1: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة
خلال أرباع العام 2011 والربع الأول 2012** (مليون دولار)

المؤشر	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	اجمالي عام 2011	الربع الأول 2012
واردات سلع	1,305.2	1,171.0	1,039.7	975.7	4,491.6	1,019.5
واردات خدمات*	46.7	40.7	33.9	32.0	153.3	33.8
صادرات سلع	191.7	202.2	175.1	189.7	758.7	182.5
صادرات خدمات*	35.6	37.2	31.5	32.2	136.5	32.1

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012).
* واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل فقط.
** بيانات عام 2011-2012 كما وردت من المصادر الرسمية وهي عرضة للتعديل

7-2 ميزان المدفوعات

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات، الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية، أن عجز الحساب الجاري (أي الميزان التجاري بالإضافة إلى دخل عوامل الانتاج مع الخارج والتحويلات الخارجية الجارية) بلغ 690.5 مليون دولار في الربع الأول 2012. ويزيد هذا العجز بمقدار 82% مقارنة مع الربع السابق، وزيادة بنحو 13% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ويمثل عجز الحساب الجاري خلال الربع الأول من هذا العام نحو 28.5% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الربع ذاته بالأسعار الجارية.

جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال أرباع العام 2011 والربع الأول 2012 (مليون دولار)

الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	الربع الأول 2012	
-1,203	-1,097.8	-1,101.9	-927.6	-1,351.2	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات*
-1,172.2	-1,029.4	-1,013.0	-855.8	-1,255.2	- صافي السلع
-30.8	-68.4	-88.9	-71.8	-96.0	- صافي الخدمات
281.3	275.6	305.1	287.0	241.7	2. ميزان الدخل
262.2	266.1	309.2	279.9	250.6	- تعويضات العمال المقبوضة من الخارج
24.5	14.4	22.7	28.6	30.7	- دخل استثمار المقبوض من الخارج
5.4	4.9	26.8	21.5	39.6	- الدخل المدفوع للخارج
308.4	211.5	505.2	261.8	419.0	3. ميزان تحويلات الجارية
175.6	106.7	344.9	100.3	204.3	- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاع الحكومي)
188.5	170.1	231.4	235.1	286.1	- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى)
55.6	65.3	71.1	73.6	71.4	- تحويلات مدفوعة للخارج
-613.3	-610.7	-291.6	-378.8	-690.5	4. ميزان الحساب الجاري (3+2+1)
443.9	676.8	199.7	257.8	708.8	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
106.8	61.3	194.7	63.1	80.3	- صافي التحويلات الرأسمالية
337.1	615.5	5.0	194.7	628.5	- صافي الحساب المالي
48.3	61.3	49.1	75.1	86.0	➤ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
10.4	66.2	44.3	-34.7	27.5	➤ صافي استثمار الحافظة
260.1	393.6	-192.4	264.7	625.8	➤ صافي الاستثمارات أخرى
18.3	94.4	104.0	-110.4	-110.8	➤ التغيير في الأصول الاحتياطية (- = إرتفاع)
169.4	66.1-	91.9	121.0	-18.3	6. صافي السهو والخطأ

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2012. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني أرباع العام 2011 والربع الأول 2012.

* أرقام الصادرات والواردات والسلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من إسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ" ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 18.3 مليون دولار.

جاء هذا العجز من حصيلة العجز في الميزان التجاري (1,351 مليون دولار) مقابل فائض في ميزان الدخل (241 مليون دولار، جاءت أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج)، وفائض في ميزان التحويلات الجارية (419 مليون دولار، حوالي 46% منها من مساعدات الدول المانحة).

عجز الميزان الجاري هذا جرى تمويله من الحساب الرأسمالي والمالي الذي سجل فائض بلغ 708.8 مليون دولار (انظر الجدول 7-2). ومن الضروري الانتباه إلى

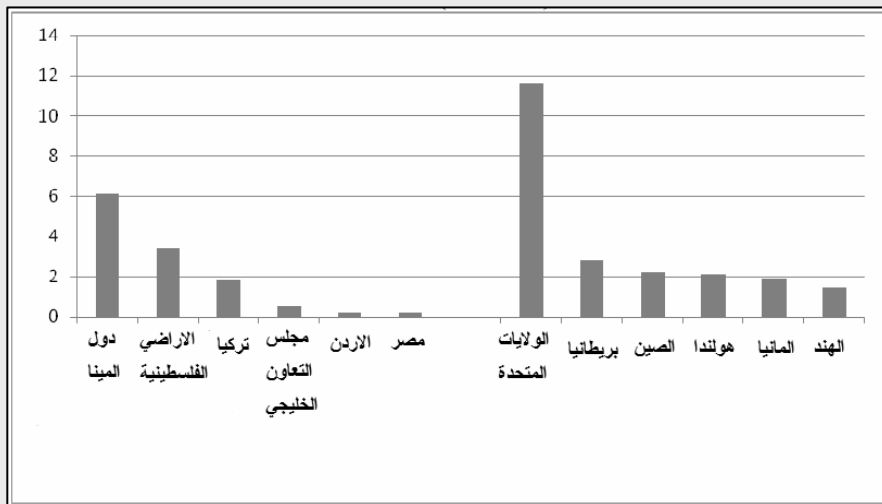
صندوق 7: 13% من صادرات إسرائيل تذهب إلى دول المينا

نشرت مجلة "اقتصادي"، التي تصدر عن مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا في جامعة تل ابيب، دراسة بعنوان "علاقات إسرائيل التجارية مع أسواق الشرق الأوسط في العام 2011"²⁹.

بدأت المقالة بالتنكير بأن منطقة الشرق الأوسط شهدت نمواً كبيراً في العقد الماضي وحلت في ذلك في المرتبة الثانية بعد منطقة شرق وجنوب شرق آسيا. بلغ الناتج المحلي الإجمالي لكافة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المينا) 3.5 ترليون دولار في العام 2011، وهو رقم يعادل الناتج المحلي في ألمانيا، رابع أكبر اقتصاد في العالم. وبلغت قيمة التجارة الخارجية لمنطقة المينا نحو 2.8 ترليون دولار، أو نحو 7% من إجمالي التجارة العالمية.

وذكرت الدراسة أن تجارة إسرائيل مع أسواق الشرق الأوسط أكبر مما يتوقع الكثيرون، إذ بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تلك الأسواق 6 مليار دولار في 2011، أو نحو 13% من إجمالي الصادرات السلعية الإسرائيلية (باستثناء الماس). وهذا الرقم أكبر من صادرات إسرائيل إلى أسواق أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية والوسطى وأفريقيا وإقياوسيا مجتمعة.

شكل 1: صادرات إسرائيل إلى دول المينا مقارنة بالدول الأخرى (مليار دولار، 2011)



المصدر: مركز الإحصاء الإسرائيلي. مأخوذة من دراسة (Gal, 2012).
* الصادرات السلعية فقط (باستثناء الماس)، والأرقام أولية.

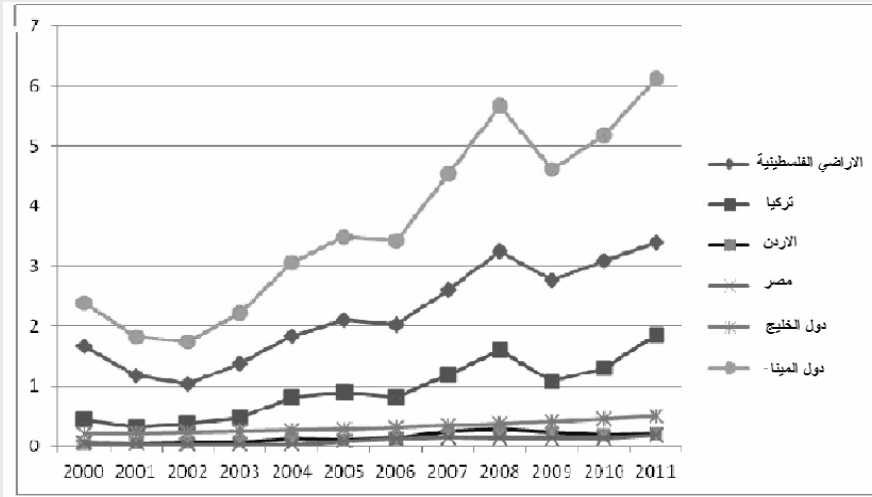
²⁹ Gal, Y. (2012): "Israeli Trade with Middle East Markets in 2011: Healthy Growth despite Adverse Political Environment." IQTISADI- Middle East Economy. Vol 2, No. 1, January.

يوضح الشكل 1 قيمة صادرات إسرائيل إلى دول مختلفة، بما فيها دول المنيا، في 2011. ويدلّ الشكل أن قيمة صادرات إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، وأن السوق الفلسطينية أهم من سوق أية دولة في أوروبا الغربية لصادرات إسرائيل. لا بل إن صادرات إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية تعادل قيمة صادرات إسرائيل إلى الصين والهند مجتمعة³⁰.

تأتي صادرات إسرائيل إلى تركيا في المرتبة الثانية بين دول المنيا، في حين تحل صادرات إسرائيل إلى أسواق مجلس التعاون الخليجي في المركز الثالث. وتقول الدراسة إن الصادرات الإسرائيلية إلى أسواق الخليج تتم بشكل غير مباشر، عبر تركيا والأردن أحياناً ولكن معظمها يتم عبر الدول الأوروبية. وهي تسجل في الإحصاءات الرسمية على أنها صادرات إلى هذه الدول. وقدرت الدراسة الصادرات الإسرائيلية إلى دول الخليج بنحو 500 مليون دولار سنوياً، أما الصادرات إلى الأردن ومصر فلقد بلغت 200 مليون دولار لكل منهما في 2011.

يوضح الشكل 2 تطور صادرات إسرائيل إلى أسواق دول المنيا خلال العقد المنصرم. ولقد تضاعفت قيمة هذه الصادرات ثلاث مرات، من نحو 2 مليار إلى 6 مليار، في 2011. ومن الملفت للنظر أن صادرات إسرائيل إلى دول المنيا ازدادت بمقدار 20% في 2011 على الرغم من تدهور العلاقات مع تركيا والاضطرابات التي شهدتها العالم العربي خلال ذلك العام.

شكل 2: تطور صادرات إسرائيل إلى دول المنيا (مليار دولار)



المصدر: مركز الإحصاء الإسرائيلي. مأخوذة من دراسة (Gal, 2012).
* أرقام 2011 أولية.

أما بالنسبة إلى واردات إسرائيل من دول المنيا فإنها لم تتجاوز 3 مليار في 2011، أي نحو نصف قيمة الصادرات. وفي حين تمثل صادرات إسرائيل السلعية إلى دول المنيا 13% من إجمالي صادراتها فإن وارداتها من دول المنيا تمثل 6% فقط من إجمالي الواردات السلعية. وتقول الدراسة أن السبب الرئيس هو في ضالة التصدير من الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل. كما أن الميزان التجاري لإسرائيل مع تركيا يعاني من عجز (صادرات تركيا إلى إسرائيل أكبر من وارداتها من إسرائيل). وفي حين انخفضت صادرات مصر إلى إسرائيل بمقدار النصف في العام 2011 بسبب انحدار تصدير الغاز، تضاعفت صادرات الأردن إلى إسرائيل في نفس العام بحيث بات الميزان التجاري بينهما متعادلاً تقريباً.

³⁰ من الضروري الانتباه إلى أن جزءاً كبيراً من صادرات إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية هو بمثابة "إعادة تصدير"، أي عبارة عن بضائع مستوردة إلى إسرائيل أصلاً ثم يعاد تصديرها إلى الأراضي الفلسطينية. في الواقع إن نحو نصف صادرات إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية هو عبارة عن مشتقات نفطية ومنتجات القيمة المضافة الإسرائيلية فيها ضئيلة جداً (أنظر المراقب العدد 22 من أجل مزيد من التفاصيل).

8- البيئة التشريعية والقانونية

3. الوكالة المنظمة ببيع وفراغ الأموال غير المنقولة والمتعلق بها حق الغير (الوكالة الدورية) والإقرار العدلي المتضمن بيع أموال غير منقولة يستوفى الرسم عن الثمن المسمى فيهما على النحو الآتي:
- من دينار أردني حتى 50 ألف دينار (0.5%).
 - ما زاد عن 50 ألف دينار أردني (1%).
4. الوكالات الأجنبية (سند محفوظ) 25 دينار أردني.
5. إقرار إلغاء وكالة دورية (20 دينار أردني).

أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الربع الأول من هذا العام 5 قرارات لها قوة القانون، وذلك استناداً للمادة (43) من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003 وتعديلاته. ويأتي اصدار القوانين بقرارات رئاسية بسبب استمرار تعطيل المجلس التشريعي عن العمل. وينص القانون الأساسي على ضرورة إعادة عرض كافة القوانين التي صدرت بقرارات رئاسية على المجلس التشريعي حال عودته للاتفاق.

وقد صدر بنفس التاريخ قرار بقانون رقم (2) لسنة 2012 بشأن تفصيلات رسوم تسجيل وانتقال الأراضي. وفي نهاية الربع الأول من هذا العام، صدر قرار بقانون رقم (5) لسنة 2012 بشأن المصادقة على تعديل اتفاقية القرض المبرمة مع بنك الاستثمار الأوروبي لتمويل مشروع تأهيل قطاع الطاقة. وقد تضمن أحد بنود هذا القرار تعديل نطاق المشروع بحيث يشمل إقامة أربع محطات تحويل للضغط العالي، بدلاً من محطتين اثنتين وفقاً للاتفاقية الأصلية. وذلك في محافظات كل من جنين ونابلس ورام الله والخليل.

يبين الجدول 8-1 قرارات القوانين الصادرة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2012. صدر القرار بقانون رقم (1) للعام 2012 في الأول من كانون الثاني من هذا العام ليفصل الرسوم المستوفاة عن الوكالات لصالح الخزينة العامة. وقد فصلتها على النحو التالي:

1. الوكالة العامة 30 دينار أردني عن كل توقيع.
2. الوكالة الخاصة 20 دينار أردني عن كل توقيع.

جدول 8-1: قرارات القوانين الصادرة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2012

تاريخ الصدور	القرار بقانون
1 كانون الثاني	قرار بقانون رقم (1) لسنة 2012 م بشأن الرسوم المستوفاة عن الوكالات والإقرارات العدلية
1 كانون الثاني	قرار بقانون رقم (2) لسنة 2012 م بشأن رسوم تسجيل وانتقال الأراضي
2 كانون الثاني	قرار بقانون رقم (3) لسنة 2012 م بشأن القضاء الشرعي
3 كانون الثاني	قرار بقانون رقم (4) لسنة 2012 م بشأن رفع الحصانة عن نائب في المجلس التشريعي
21 آذار	قرار بقانون رقم (5) لسنة 2012 م بشأن المصادقة على تعديل اتفاقية القرض المبرمة مع بنك الاستثمار الأوروبي لتمويل مشروع تأهيل قطاع الطاقة

المصدر: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين (المقتفي): <http://muqtafi.birzeit.edu>

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 2000 - 2011

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	المؤشر
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)												
4,170	4,048.4	3,935.25	3,825.5	3,719.2	3,612.0	3,508.1	3,407.4	3,314.5	3,225.2	3,138.5	3,053.3	الأراضي الفلسطينية
2,580	2,513.3	2,448.4	2,385.2	2,323.5	2,262.7	2,203.7	2,146.4	2,093.4	2,042.3	1,992.6	1,943.7	الضفة الغربية
1,590	1,535.12	1,486.8	1,440.3	1,395.7	1,349.3	1,304.4	1,261.0	1,221.1	1,182.9	1,145.9	1,109.7	قطاع غزة
الحسابات القومية (مليون دولار)												
6323	5,754.4	5,239.3	4,878.3	4,554.1	4,322.3	4,559.5	4,198.4	3,800.5	3,301.4	3,810.8	4,146.7	ن.م.ج **
1,609.6	1,509.9	1,415.2	1,356.3	1,303.2	1,275.4	1,387.2	1,317.0	1,227.3	1,097.2	1,303.5	1,460.1	ن.م.ج للفرد (دولار) **
6006.4	5,413.4	5,229.4	4,851.9	4,591.2	4,197.5	4,467.5	4,400.3	4,088.9	3,589.7	3,884.5	3,981.3	الإنتاج الأسري **
1431.3	1,520.7	1,159.5	995.9	892.7	870.4	833.3	1,048.9	886.4	930.3	1,003.7	1,080.3	الإنتاج الحكومي **
186.7	369.5	305.5	290.9	185.9	189.0	196.7	152.3	200.4	184.3	164.1	135.1	إنفاق المؤسسات غير هادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية **
1,057.6	1,443.2	1,137.3	1,060.5	1,122.9	1,347.2	1,265.7	1,022.3	1,063.0	841.7	992.3	1,386.7	التكوين الرأسمالي الإجمالي **
(2,151.6)	(2,686.3)	(2,289.5)	(2,047.4)	(1,970.5)	(1,668.6)	(2,009)	(2,209.8)	(2,194.3)	(1,917.3)	(1,887.8)	(2,239.4)	صافي الميزان التجاري السلعي **
2,604	3,419.5	2,881.3	2,642.4	2,508.3	2,203.8	2,466.5	2,622.1	2,561.4	2,235.5	2,225.9	2,748.3	الواردات السلعية **
452.4	733.2	591.8	595.0	537.8	535.2	457.5	412.3	367.1	318.2	338.1	508.9	الصادرات السلعية **
(207.4)	(306.1)	(302.9)	(273.5)	(268.1)	(613.2)	(194.7)	(215.6)	(243.9)	(327.3)	(346.0)	(197.3)	صافي الميزان التجاري الخدمي **
423.2	572.2	533.8	471.5	430.5	707.0	334.9	287.1	305.0	390.1	424.6	386.6	الواردات الخدمية **
215.8	266.1	230.9	198.0	162.4	93.8	140.2	71.5	61.1	62.8	78.6	189.3	الصادرات الخدمية **
الأسعار والتضخم												
3.57	3.73	3.93	3.567	4.110	4.454	4.482	4.478	4.550	4.742	4.208	4.086	متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل
5.05	5.27	5.54	5.042	5.812	6.292	6.317	6.307	6.417	6.674	5.928	5.811	متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل
2.88	3.75	2.75	9.9	1.9	3.8	4.1	3.0	4.4	5.7	1.2	2.8	معدل التضخم (%) ***
سوق العمل												
837	745	718	667	690	636	603	578	564	477	505	600	عدد العاملين (ألف شخص)

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41	41.7	41.2	41.6	41.1	43
معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9
الأوضاع الاجتماعية												
نسبة الفقر (%) ****	-	27.9	-	-	25.9	24.3	24.0	31.2	-	26.2	25.7	
نسبة الفقر المدقع (%)****	-	19.5	-	-	14.2	15.3	13.7	18.8	-	13.7	14.1	
المالية العامة (مليون دولار)												
صافي الإيرادات المحلية****	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,900	2,176
النفقات الجارية وصافي الإقراض	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2,952
النفقات التطويرية	469	340	252	395	0	287	281	310	غ.م	غ.م	275.1	296
فائض (عجز) الموازنة الجاري	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(776)
إجمالي المنح والمساعدات	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978
فائض (عجز) الموازنة الكلي	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(80.9)	(94)
الدين العام	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,732	1,883	2,213
القطاع المصرفي (مليون دولار)												
موجودات/ مطلوبات المصارف	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,590	9,110
حقوق الملكية	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182
ودائع الجمهور لدى المصارف	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973
التسهيلات الائتمانية	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483
عدد المصارف	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20	18	18

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. للحصول على سلسلة زمنية للأعوام ما قبل 2000، الرجاء الرجوع للعدد 23 من هذا المراقب.

* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

** البيانات بالأسعار الثابتة. سنة الأساس للفترة 2000 - 2011 هي سنة 2004، وبيانات العام 2011 أولية وعرضة للتقحيح والتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.

*** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة.

**** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر المدقع: الأسرة المرجعية (5 أفراد) التي يقل انفاقها على الحاجات الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن عن 1,783 شيكل (2010). أما الفقر: الأسرة المرجعية

التي يقل انفاقها على الحاجات الأساسية المذكورة سابقاً والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها عن 2,237 شيكل (2010).

***** بشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الإرجاعات الضريبية منها.

- الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.